ثانياً- مستوى السياسات القومية:

(أ) بريطانيا، ألمانيا

أولاً- الموقف البريطاني:[11]

يعتبر الموقف البريطاني- ممثلاً بالأساس في خطابات رئيس الوزراء توني بلير- من أبرز المواقف على مستوى القارة الأوروبية ككل، وعلى مستوى السياسات الأوروبية القومية. فقد كانت بريطانيا دوماً الحليف الأقرب للولايات المتحدة في أوروبا، ووقفت معها في كل أعمالها العسكرية التي قامت بها بعد نهاية الحرب الباردة, بدءًا من العراق مروراً بالبوسنة وكوسوفا، وانتهاءً بأفغانستان؛ فإن بريطانيا كانت بمثابة الساعد الأيمن للولايات المتحدة سواءً على الصعيد العسكري، أو على صعيد حشد التأييد الدولي للحملة ضد الإرهاب، وقد اتضح ذلك من الجولات المكثفة التي قام بها بلير خلال مرحلة بناء التحالف أو أثناء الحرب في عدد من الدول الأوروبية والعربية والإسلامية، ومن هنا كان الشجب السريع للهجمات من قبل بريطانيا، واستمرار الدعم الكامل والمطلق للولايات المتحدة في المراحل المختلفة من الأزمة. (هذا الدور البريطاني الذي وصفه بلير ذاته في خطابه في 12 نوفمبر في المأدبة التي أقامها رئيس بلدية لندن؛ بأنه جسر بين الولايات المتحدة وأوربا) حيث أوضح أنه لم يعد على بريطانيا الاختيار بين علاقاتها مع أوروبا وعلاقاتها مع الولايات المتحدة؛ لأن هذه العلاقات تعزز من بعضها البعض، ومن ثم فهو يقرر القيام بدور بارز في أوروبا مع الإفصاح عن تقاربه مع الولايات المتحدة ؛وذلك لتحقيق ما أوضحه "من جعل أوروبا أكثر قرباً من الولايات المتحدة".

هذا، ويمكن رصد عدد من القضايا التي أثيرت في الخطاب البريطاني والتي من حولها تشكل الموقف البريطاني واستراتيجيات تعامله مع الأزمة. هذه القضايا تتمحور حول:

1- تكييف الهجمات والموقف منها:

وهذه النقطة ظهرت في مرحلة رد الفعل على الهجمات على نيويورك وواشنطن؛ حيث كان هناك حرص من جانب بلير على سرعة إعلان تنديده الكامل بالعمليات -وذلك في بيان له في 11 سبتمبر -و إبراز التعاطف والمساندة مع الولايات المتحدة والشعب الأمريكي. وقد وصف بلير الهجمات بأنها ليست معركة بين الولايات المتحدة والإرهاب، ولكن بين العالم الحر الديمقراطي والإرهاب، وأن هذه الهجمات ليست مجرد اعتداء على عدد من المباني، ولكنها اعتداء على جوهر الديموقراطية "**the very notion of democracy**" وأنها حرب بين العالم المتحضر والتعصب. ووفقاً لبلير -في بيان لاحق له حول الهجمات في 12سبتمبر -: " إنها حرب على قيم التسامح والحرية والديموقراطية التي تحدد طريقتنا في الحياة".

ويعتبر خطاب بلير في مجلس العموم في 14 سبتمبر 2001 من أهم الخطابات التي جاءت في مرحلة رد الفعل هذه، وجاء فيه توصيف صريح من بلير لمثل هذه الهجمات على أنها " **تستهدف القيم الديموقراطية الأساسية التي نعتقد فيها، وهي أيضاً هجوم على العالم المتحضر**" وهو ما كرره في حديثه مع **CNN** في 16 سبتمبر من أن ما حدث في الولايات المتحدة كان هجوماً على العالم المتحضر. وأكده أيضاً في مقال له في **New York Post** في25 سبتمبر بأن الهجمات اعتداء متعمد على العالم المتحضر.

2- تحديد المسئول عن الهجمات:

يلاحظ أنه في اليومين الأولين التاليين للهجمات لم تكن هناك إشارة صريحة في أي من خطابات بلير إلى أي متهم، بل إن بلير في سؤال موجه له -في 12 سبتمبر - عن رأي بريطانيا فيما هو منسوب إلى أسامة بن لادن، رفض التعليق على هوية المسئول في هذه المرحلة. ولكن مع مرور الوقت خلال مرحلة بناء التحالف بدأ الحديث عن أن أسامة بن لادن وتنظيمه المعروف بالقاعدة هو المشتبه فيه الأساسي، وذلك كما جاء في بيان لبلير في 25 سبتمبر في مقر رئاسة الوزراء. وجاء ذلك أيضاً في لقائه مع قادة الجماعة المسلمة في بريطانيا في 27 سبتمبر مع التأكيد على أن ابن لادن من زعماء الإرهاب، ولكنه ليس الوحيد.

وإذا كان هناك اشتباه في المسئول عن الهجمات في بداية مرحلة بناء التحالف، إلا أنه منذ منتصفها أصبح هناك تأكيد من بلير على أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذي يترأسه هو المرتكب لهذه الهجمات، ويساعده في ذلك نظام طالبان الذي يقدم له الدعم والمأوى، والذي لن يتوقف عن مساعدته, ولن يتوقف عن المزيد من أعمال العنف، فلقد أوضح بلير في خطابه في 2 أكتوبر أنه رأى " أدلة لا يمكن الجدال حولها تربط ابن لادن بالهجمات"، وإن كان لم يفصح في بداية هذه المرحلة عن تلك الأدلة.

وفي 4 أكتوبر، أخبر بلير نواب مجلس العموم أن هناك ملفاً من الأدلة التي تشير إلى تورط ابن لادن وشبكته دون أدنىشك في الهجمات، إلا أنه أشار إلى أن التفاصيل سيتم حذفها لأسباب أمنية، ومن ثم لا يحتوي الملف على كل الأدلة المعروفة للحكومة. وبإلقاء نظرة على التقرير يتضح أنه ينقسم إلى الأجزاء التالية:

أ- المقدمة: وتبدأ المقدمة بأن ما توصلت إليه الحكومة هو أن أسامة بن لادن وتنظيمه قد خططا ونفذا هجمات 11 سبتمبر، وأنهم لديهم الرغبة والموارد التي تمكنهم من القيام بهجمات أخرى، وأن المملكة المتحدة قد تكون من الأهداف المحتملة. وأوضح التقرير أن شبكة القاعدة قادرة على القيام بهذه الأعمال؛ نظراً لتحالفها مع نظام طالبان الحاكم في أفغانستان.

ب- ملخص يُظهر الحقائق التالية: الخلفية الإجرامية لشبكة القاعدة ومسئوليتها عن العديد من الأعمال الإرهابية والعنف، والارتباط بينها وبين نظام طالبان. وقد استند التقرير في إلصاق التهمة بابن لادن إلى عدة مؤشرات أهمها: أنها مشابهة من حيث الطموح والأثر المتعمد للهجمات السابقة التي قام بها ابن لادن من خلال استهداف إحداث أقصى الخسائر في العزل من الأمريكيين، أو غيرهم بل وعدم الاكتراث الكامل بالعُزل الآخرين بما فيهم المسلمين المدنيين سواء من الأمريكيين أو المسلمين.

ثم يسرد التقرير حياة بن لادن وتأسيسه للقاعدة ونشأة نظام طالبان وبداية الصلة بين الاثنين. ثم يتناول تنظيم القاعدة من حيث أهدافه، الفتاوى التي ينشرها و التي تبرر قتل الأمريكيين بل وتعتبره واجبًا دينيًا، ثم يعرض التقرير لأسامة بن لادن والأعمال الإرهابية السابقة التي دبرها؛ مثل تفجير السفارة الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا والهجوم على المدمرة كول في ميناء عدن...2 ثم الإشارة إلى دوره في أحداث 11 سبتمبر؛ نظرًا لكونها تحمل بصمات عمليات ابن لادن، كما أن ثلاثة من الخاطفين لهم علاقة مباشرة بتنظيم ابن لادن، كذلك فقد أشار التقرير إلى واحد من أقرب أعوان ابن لادن قال بصورة واضحة إنه قد ساعد في التخطيط لهجوم 11 سبتمبر واعترف بتورط منظمة القاعدة.

وأخيراً تلخص خاتمة التقرير النتائج التالية:

- إن ابن لادن – وشبكة القاعدة الإرهابية التي يترأسها – هو الذي خطط ونفذ هجمات 11 سبتمبر.
- استطاع ابن لادن وتنظيمه تنفيذ هذه الهجمات؛ نظرًا لتحالفه القوي مع نظام طالبان في أفغانستان والذي سمح له بممارسة أنشطته الإرهابية.

3- الاقتراب البريطاني في مواجهة الأزمة، وأهداف الحملة ضد الإرهاب والحرب ضد أفغانستان:

أثار بلير في بيان له في 12 سبتمبر حول الهجمات عدة قضايا مرتبطة بموضوع الإرهاب، والتي على الجماعة الدولية أن تضعها في الاعتبار. وتتمثل هذه القضايا في: أين توجد هذه الجماعات؟ كيف تعمل؟ كيف يتم تمويلها؟ من يدعمها؟ كيف تتحرك عبر الحدود الدولية؟ كيف تحصل على السلاح؟ كيف يمكن إيقافها؟

كما قام بلير في هذه المرحلة بتحديد هدفين أساسيين وفقاً لما جاء في بيانه في 14 سبتمبر أمام مجلس العموم، الهدف الأول يتمثل في البدء بمحاكمة المسئولين من خلال عمل سريع. والثاني توحيد العالم في مواجهة هذا العدوان، وأن توضع جانبًا كل الاختلافات و التعارضات في المصالح؛ لشن حرب منظمة على كل آلة الإرهاب، وأن تدور الحرب ضد الإرهاب على كل الأصعدة: دبلوماسية، سياسية وعسكرية.

وانتقل الاقتراب البريطاني من مجرد الإعلان عن شعارات ومبادئ في مرحلة رد الفعل إلى اتخاذ خطوات عملية في مرحلة بناء التحالف، حيث قامت الحكومة البريطانية في هذه المرحلة بالعمل على أصعدة متعددة ترسم استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب. فعلى الصعيد السياسي والاقتصادي قامت في أول أكتوبر بتجميد 90 مليون دولار من أرصدة حركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، كما قدمت مشروعات قوانين من شأنها الضغط على تمويل المنظمات مثل القاعدة، كما قدمت قانون إرهاب جديدًا ، يسمح بمصادرة الأموال الموجهة إلى جماعات مثل القاعدة حتى وإن كانت هذه الأموال نظيفة،كذلك إعطاء الشرطة سلطة مراقبة حسابات البنوك والمؤسسات المالية لرصد حركة الأموال المشبوهة، كما سيكون من حق السلطات تجميد الأرصدة عند بداية أي تحقيق.

أما على الصعيد العسكري فلقد استمر التلويح بالحملة العسكرية دون تحديد لموعدها. ويتضح ذلك من كلمة بلير التي ألقاها في الثالث من أكتوبر أمام المؤتمر السنوي لحزب العمال؛ حيث قال إنه " مهما كانت خطورة الفعل الذي سنقوم به، فإن خطورة عدم الفعل أعظم بمراحل". كما أنه استبعد الحل الدبلوماسي حيث قال: "ليست هناك دبلوماسية مع طالبان أو أسامة بن لادن" وأن هناك خياراً ا واحدًا فقط: "إما أن نهزمهم أو أن يهزموننا".

وقد حاول بلير إيجاد الصلة بين الهجمات وتهديدها للمصالح البريطانية، بالإشارة إلى الضحايا البريطانيين، وبإظهار بريطانيا على أنها ضحية أخرى لسياسات طالبان.

وأوضح بلير أن الهدف من الحملة العسكرية المتوقعة يتلخص في: تقليص الآلة العسكرية لكل من شبكة القاعدة ونظام طالبان، وتقديم بن لادن وغيره من قادة القاعدة إلى العدالة، وقطع تمويلهم وتقليص التهديد الإرهابي الذي يفرضونه، واستهداف قواتهم والتأكد من أن أفغانستان قد توقفت عن دعم ومساندة الإرهاب الدولي.

وقد كان لهذه التوجهات في الخطاب البريطاني أثرها في إحداث جدال داخل مجلس العموم في 4 أكتوبر حول أزمة الإرهاب الدولي، فالبعض تساءل عن أي نوع من العدالة يتحدث بوش عندما يطالب بإحضار أسامة بن لادن إلى العدالة، في الوقت الذي تجاهلت فيه الإدارات الأمريكية المتعاقبة قرارات محكمة العدل الدولية والتي بدت

غير مناسبة لـــهم؟ كذلك تساءل البعض عن دور الأمـــم المتحدة في كل ذلك؟ وهل البنتاجون أو الناتو هما النوعية من الأجهزة التي تستطيع إدارة العدل العالمي؟، ورفـــضت وجهة نظر أخرى أن يبنى النظام العالمي الجديد على الـــدم، وتشككت حول فاعلية الأداة العسكرية وحدها في القضاء على الإرهاب، ومن جانب آخر نـــادت أصـــوات بـــأن الأولوية في المرحلة الحالية ليست لابن لادن أو ما شـــابه، ولكن للتأكد من أن الغذاء والمساعدات متاحة للملايين من المشردين في أفغانستان.

أما في المرحلة الثالثة وهي مرحلة الحرب الممتدة من 7 أكتوبر حتى 5 ديسمبر، فإن خطابات بلير اشتملت على تحديد استراتيجيات ومستويات الحملة. حيث أوضح بلـــير بمجرد بدء الضربات في بيان لـــه في 7 أكتوبر أن هنـــاك ثلاثة جوانب للعملية: عسكرية وسياسية وإنسانية. وهو ما فصل لـــه بعد ذلك في بيانه أمام مجلـــس العمـــوم في 8 أكتوبر عند بدء الضربات.

عسكريا، أشار بلير إلى أن الضربات ستتوجه ضد الأماكن المعروفة في عمليات الإرهـــاب، وكـــذلك ضـــد المعدات العسكرية لطالبان، وأوضح بلير أنـــه تم تخطـــيط الضربات بحيث يتم عمل أقصى ما في اســـتطاعة البـــشر لتجنب إحداث خسائر في المدنيين، كما أعلن بلير في نفس البيان أنه لا يمكن القول إلى متى سيستمر العمل، وأنه مـــن المبكر جدًا عمل تقرير كامل عن الضربات، بالرغم مـــن تأكيده على أن المؤشرات تدل على أن عمليات التحـــالف كانت ناجحة في تحقيق أهدافها. هذا و لم يوضح بلير هـــذه الأهداف.

وقد أكد بلير على نجاح الاستراتيجية العـــسكرية الـــهادفة إلى هزيمة طالبان في بيان ألقاه في 13 نوفمبر عن الحملة على أفغانستان، ولكنه أكد على عدم انتهاء المهمـــة العسكرية بعد؛ لأن أسامة بـــن لادن وأعوانـــه مـــازالوا هاربين، وأوضح أن تراجع طالبان بهذه السرعة إنما هو دليل على مهارة وتمكن قوات التحالف، وأن هذه الانتـــصارات من شأنها تهيئة المناخ لتحقيق الأهداف المرجـــوة. وكـــأن الانتصارات في حد ذاتها لم تكن هدفًا مرجوًا بالرغم مـــن التأكيد على ذلك في المراحل الـــسابقة، ومـــن ثم يثـــور التساؤل: هل تتولد أهداف جديدة بقدر التقـــدم في أرض المعركة أم أن الأهداف المرجوة منذ البداية لم يعلن عنـــها بعد؟؟

أما سياسيًا، فيشير بلير إلى دعم التحالف الـــدولي ضد الإرهاب ،ودلل على ذلك بتعهد كل من فرنسا وألمانيا واستراليا وكندا بالدعم العسكري.

أما على الصعيد الإنساني، فقد أشار إلى ضـــرورة تكوين تحالف لدعم اللاجئين في داخل وخارج أفغانستان. وفي 8 نوفمبر وفي المؤتمر الصحفي بينه وبين بوش وتعليقـــاً على المساعدة التي تقدم للشعب الأفغاني ، أشار بلـــير إلى وجود 4.5 مليون لاجئ من قبل 11 ســـبتمبر وكأنـــه ببساطة يريد القول " لا داعي لتحميل الحملة ذنب هـــؤلاء المشردين".

وقد جاء تحديد بلير لأهـــداف الحملـــة في وقـــت لاحق، حيث أعلن في 30 أكتـــوبر أن أهـــداف الحملـــة تتلخص في: القضاء على شبكة القاعدة وتقديم بـــن لادن وأعوانه إلى العدالة، بالإضافة إلى إقصاء نظـــام طالبـــان. ويلاحظ أنها نفس الأهداف التي عبر عنـــها في المراحـــل السابقة إلا أنه في هذه المرحلة أضاف رسميًا ذلك الـــهدف المتعلق بإزاحة نظام طالبان، وبالإضافة إلى تحديد الأهداف فقد قام بلير أيضاً بتحديد الوسائل المـــستخدمة للوصـــول إليها وذلك في نفس الخطاب، وهي تـــتلخص في: القـــوة الجوية من خلال الضربات المكثفة، (والعمليـــات البريـــة حيثما كانت ضرورية لتدعيم الأهداف)، دعم التحـــالف الشمالي وغيره من العناصر المضادة لنظام طالبـــان، وبنـــاء تحالف سياسي دبلوماسي قوي ضد نظام طالبـــان داخـــل وخارج أفغانستان.

ويرتبط بتحديد استراتيجيات وأهداف الحملة طبيعة المشاركة البريطانية، والتي أوضح وزير الدفاع البريطاني عند بداية الضربات في 7 أكتوبر أنها تمت بناء على طلبات محددة من الحكومة الأمريكية؛ للاستعانة بعدد من القوات العسكرية البريطانية مثل الغواصات المقاتلة والاستطلاعية. كما أشار إلى خيار إرسال قوات برية، ولكنه استدرك قائلاً إنه من الممكن أن يسقط نظام طالبان تحت ضغط الضربات الجوية المكثفة، وأن القوات البرية الغربية لن يكون عليها أن تنتشر في بيئة معادية، ولكن في 27 أكتوبر نوَّه خبراء عسكريون أن القوات البريطانية التي تستعد لحرب داخل أفغانستان ستدخل في حملة ضد الإرهاب لفترة طويلة قد تكون شهوًرا أو سنين أو عقوداً، وذكر قائد القوات البريطانية بأن الحرب ضد الشيوعية استغرقت خمسين عامًا للفوز بها. كما أكد بلير في 14نوفمبر في بيانه أمام البرلمان أن بريطانيا ستستمر في لعب دور كامل في كل من الجوانب العسكرية والسياسية والإنسانية مع عدم إمكانية إعطاء أي تفاصيل كاملة. وأوضح أن الدور الأساسي للقوات سيكون في سياق الجهود المتعددة الجنسية لضمان سلامة إمداد المساعدات الإنسانية، ولتأمين المطارات للعودة الآمنة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومن ثم السماح ببناء حكومة عريضة القاعدة.

أما عن المسار الذي سلكته الحرب، فنجد بداية أن بلير وصفها بأنها تسعى إلى العدل، ففي لقاء له مع قناة الجزيرة في 9 أكتوبر سئل عن أسباب تحمسه للحرب فقال: " إن قتل العديد من الأبرياء عمل ظالم ويجب أن نتحرك ضد المسئولين عنه". و أكد أن الغرض ليس الانتقام ولكن تحقيق العدل، وأنه لو كانت طالبان قد تخلت عن دعم ا بن لادن وشبكته لكانت حققت العدل، "فنحن بالأساس شعوب مسالمة".

وكانت التصريحات في بداية الحرب لا تستبعد خيار الحرب البرية، ولكن دون تأكيد عليه بل وإمكانية عدم الحاجة إليه، ولكن يلاحظ أنه بدءًا من 18 أكتوبر بدأت الإشارة إلى الحرب البرية بصورة صريحة حيث صرح بلير: "لا أظن أبدا أننا توقعنا حدوث هذا بالقوة الجوية وحدها". إلا أن الرياح لا تأتي بما تشتهيه السفن، حيث بدأت بوادر انشقاق في الرأي العام البريطاني وبعض اختلاف السياسيين حول الحرب. فعلى سبيل المثال أعلن زعيم المعارضة في بريطانيا في 31 أكتوبر أن الحكومة البريطانية فشلت في دعم الحملة العسكرية على أفغانستان في الداخل لأنها فشلت في رصد أهداف واضحة للحملة. وهو الأمر الذي دفع ببلير إلى محاولة تهدئة الأعصاب حول أفغانستان، وحث البريطانيين على التحكم في أعصابهم بعد سلسلة من العقبات حول الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد أسامة بن لادن ونظام طالبان. كما سعى للتأكيد على أن بريطانيا كانت على حق في مساندة الضربات العسكرية الأمريكية. وهو الأمر الذي نجح نسبياً في تحقيقه حيث ساند البرلمان الحرب التي تقودها الولايات المتحدة في أفغانستان وذلك في التصويت الذي طلبه معارضو الحرب في أول نوفمبر. وكان بلير قد أعلن في لقائه مع شبكة **CNN** بأن التدهور في المساندة أمر طبيعي ويحدث في مراحل معينة من مثل ذلك الصراع "لأن الناس تريد نتائج سريعة". وقد أوضح بلير في البيان الذي ألقاه على البرلمان في 13 نوفمبر بشأن الحرب في أفغانستان أنه " من الواضح الآن أن نظام طالبان في حالة من الانهيار، فضربات التحالف موجهة بدقة على خطوط المواجهة الأمر الذي فتح الطريق أمام التحالف الشمالي للتقدم".

ويلاحظ أنه في فترة ما بعد الحرب، أصبح الموقف البريطاني بشأن عدد ووضع ودور القوات البريطانية بعد الحرب غير واضح. فقد أكد بلير في لقاء له مع باول وزير الخارجية الأمريكي في لندن في 11 ديسمبر بأن

بريطانيا على استعداد للقيام بأي دور قيادي للقوات المفوضة من قبل الأمم المتحدة لدعم الاستقرار في أفغانستان، ولكنه أعلن في 21 ديسمبر عن وجود العديد من التفاصيل التي لابد من دراستها قبل إرسال قوات لأفغانستان، وأن هذه القوات ستتراوح بين 1000إلى 1500 جندي. وأن دورهم سيتمثل في توفير الأمن للحكومة الانتقالية في كابول وما حولها.

كما أكد بلير على لزوم التصدي للإرهاب الدولي بشتى صوره في العالم، وهو الأمر الذي يثير الشك فيما يتعلق بمستقبل الحرب ومدى إمكانية امتدادها لدول أخرى غير أفغانستان خاصة في ضوء التساؤل الذي وجه لبلير في 21 ديسمبر في حديثه مع هيئة الإذاعة البريطانية عن المرحلة الثانية من الحملة. حيث أوضح بلير أنه ليس هناك المزيد ليضيفه ولكن الحقيقة أن الحرب ضد الإرهاب الدولي لا تنتهي عند أفغانستان، وأنه يجب تتبع الإرهاب الدولي في كل أشكاله عبر العالم.

4- دعم التحالف الدولي ضد الإرهاب، والإعداد للحرب ضد أفغانستان:

يلاحظ قيام بلير بمجهودات عدة للمساعدة في بناء التحالف في المرحلة من 20 سبتمبر وحتى 7 أكتوبر. فقد قام بعدة لقاءات وجولات مكثفة لحشد التأييد الدولي للحملة الأمريكية على أفغانستان، وذلك بعد مناقشات مبدئية مع الولايات المتحدة حول مدىالقدرات العسكرية التي تستطيع بريطانيا تقديمها. وكان من أوائل اللقاءات التي قام بها في 20 سبتمبر مع كل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء الألماني شرودر.

وقد اشتملت الجولات التي قام بها بلير في هذه المرحلة -والتي بدأها في 4 أكتوبر- على مباحثات في موسكو مع الرئيس بوتين والتي أوضح فيها تقديره لقيادة الرئيس بوتين، وأشار إلى التحسن المستمر في العلاقات بين روسيا والغرب. ويتضح أن هذه الزيارة استهدفت تأمين الموقف الروسي من التحرك في أفغانستان نظرًا للمصالح الحيوية الروسية في هذه المنطقة. كذلك جولته في كل من الهند وباكستان في 5 أكتوبر، حيث أكد خلالها بلير على أن الأدلة ضد ابن لادن كافية وكاملة. كما أوضح جوانب التعامل مع الأزمة الراهنة والتي تشمل الترتيبات العسكرية، والجانب السياسي والدبلوماسي،والتحالف الإنساني.

كما أعلن بلير في زيارته لباكستان عن البدء من جديد في التعاون الدفاعي الباكستاني البريطاني وإجراءات المساعدة الثنائية والمساعدة في المرحلة الثانية في برنامج صندوق النقد الدولي والعمل على دعم اتفاق والتعاون للاتحاد الأوروبي مع باكستان. وحرص على إبراز تفهمه لمصلحة باكستان الحيوية في مستقبل الحكم في أفغانستان. ويبدو أن هذه الزيارة كانت رمزاً للجهود الأوروبية لمكافئة برويز مشرف وإضفاء الشرعية على حكومته العسكرية في مقابل استعداده لدعم الحملة ضد بن لادن، وكذلك في محاولة منه لعبور الهوة بين الغرب والدول الإسلامية وإبعاد شبهة أنها حرب ضد الإسلام. وقد ظهر ذلك من خلال تعمده التوقف عند مقتطفات من القرآن الكريم وتأكيده على " أن الهجمات لم تكن جريمة ضد الغرب، ولكنها جريمة ضد الإنسانية".

ولكن من ناحية أخرى، كان بلير حريًصا على دعم الهند؛ ففي سؤال له عن الموقف من أعمال الإرهاب في كشمير في ضوء دعم الغرب الحالي لباكستان أجاب قائلاً: "إن دعمنا لباكستان في هذه اللحظة لا يعني بأي شكل أننا قد غيرنا موقفنا من أعمال الإرهاب في كشمير وغيرها".وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الهدف في هذه المرحلة هو دعم التحالف وتأمين عدم المعارضة ضده على جميع المستويات والأصعدة الممكنة بكل السبل المتاحة. ولكن هل الدعم في هذه اللحظة قد ينقلب في لحظة أخرى؟؟؟.

وإذا كانت مرحلة بناء التحالف قد شهدت تكثيفًا لجولات بلير في دول الجوار الأفغاني، فإن مرحلة الحرب شهدت تكثيفًا لجولات بلير في الدول العربية الإسلامية. بدأت تلك الجولات في 10 أكتوبر عندما وصل إلى عمان في مهمة دبلوماسية لحشد الدعم العربي للحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد ابن لادن، ولوضع حد للشكوك في العالم العربي والإسلامي عن امتدادات الحرب ضد الإرهاب والمركزّة في أفغانستان في الوقت الراهن. وقال تعليقًا على تصريحات أسامة بن لادن في الجزيرة "أتمنى أنه من كانت لديه شكوك حول طبيعة عملياتنا في أفغانستان أن تكون تلك الشكوك قد زالت".

وأوضح بلير في حديث مع تليفزيون أبو ظبي في 10 أكتوبر أن الغرض من زيارته للمنطقة – والتي جاءت متزامنة مع الاجتماع الطارئ للدول الإسلامية في قطر لمناقشة الهجمات الأمريكية على أفغانستان– هو شرح أسباب القيام بهذا العمل وأهمية أن يبقى التحالف قوياً. كما عمل على تهدئة المخاوف من أن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لا يخطط للقيام بعمل عسكري ضد أي دولة عربية، خاصة بعد أن قامت الولايات المتحدة بإخبار الأمم المتحدة بأن الحرب ضد الإرهاب قد تمتد فيما وراء أفغانستان. إلا أنه يلاحظ تعليق بلير: " لن تستهدف دولة إذا لم يكن هناك دليل أنها تفعل شيئًا خاطئًا". وهو الأمر الذي يعني أنه ترك المجال مفتوحاً متى ظهرت أو استُظهرت أدلة أن تمتد الحرب.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب، أكد بلير في 11 ديسمبر على موقف بريطانيا الثابت من الوقوف بجوار التحالف في مكافحة الإرهاب أيا كان مكانه، وأن الحرب ضد الإرهاب لا تتوقف عند أفغانستان. وهو الأمر الذي زاد مخاوف امتداد الحرب إلى أماكن أخرى حتى وإن استخدمت وسائل أخرى غير الوسائل العسكرية.

نقطة أخري على قدر من الأهمية في هذا السياق وهي الخاصة بتصور بريطانيا للدور الأوروبي، حيث يلاحظ أن بلير في المراحل الأولى للأزمة لم يكن يريد الإشارة إلى دور واضح سواء للاتحاد الأوروبي أو الناتو. ففي سؤال له في 16 سبتمبر خلال لقائه مع شبكة **CNN** حول دور الناتو في الرد العسكري أجاب قائلاً:" أنه من المبكّر الحديث عن ذلك الآن، فنحن في حاجة أولاً إلى تحديد المسئول وبعد ذلك الرد العسكري السليم وأفضل الطرق لتحقيقه".

ثم تمت الإشارة في 14 نوفمبر في بيان بلير أمام البرلمان إلى المساندة الأوروبية من قبل دول الاتحاد الأوروبي والتي – وفقاً لبلير– وقفت بقوة خلال الأزمة. وفي سؤال له في 14 نوفمبر خلال لقائه مع رئيس الوزراء البرتغالي حول :ماذا يجب أن يكون دور الاتحاد الأوروبي في القرارات عن مستقبل أفغانستان وفي القرارات المستقبلية؟ أجاب أنه يؤمن بأن الدور الجماعي لأوروبا هام في إعادة بناء أفغانستان وبعد ذلك أيضاً–تحت رعاية الأمم المتحدة– التأكد من أن الحكومة في أفغانستان قد اتسعت لتضم أكبر قدر ممكن من العناصر الأفغانية. وهو الأمر الذي يعني استبعاد الدور العسكري للاتحاد الأوروبي، واقتصار دوره على الأبعاد الإنسانية والدبلوماسية.

5– الموقف من الإسلام والمسلمين:

يلاحظ أنه كان هناك حرص من جانب بلير منذ المرحلة الأولى للأزمة وهي مرحلة رد الفعل ضد الهجمات أن يوضح أن هذه الأعمال مخالفة تمامًا لروح وقيم الإسلام الحقيقية. بل إ نه أشار في مقال له في 19 سبتمبر في "**Daily Jang News**" أن إلقاء اللوم على الإسلام هو مثل لوم المسيحية على الهجمات على الكاثوليك أو الهجمات على البروتستانت في أيرلندا الشمالية. كما قال في البيان الذي ألقاه في 14 سبتمبر أمام مجلس العموم:" إذا كان الاحتمال فيما يبدو يدل على أنها

الأصولية الإسلامية، إلا أننا نعرف أنهم لا يمثلون الغالبية العظمي من المسلمين الخاضعين للقانون في العالم". كما أعرب بلير عن سعادته بعبارات الاستنكار والشجب التي عبر عنها مجلس مسلمي بريطانيا، وأوضح أن القادة المسلمين في العالم يبينون أن هذه الأعمال تتعارض مع العقيدة الإسلامية. وقد جاء ذلك في لقاء بلير مع قادة الجماعة المسلمة في بريطانيا في 27 سبتمبر، حيث أوضح أن المعركة ليست مع الإسلام أو مع شعب أفغانستان ولكنها مع مخططي مثل هذه العمليات الوحشية، وأن هذا ليس موقفًا بين العقيدة الإسلامية والعالم ولكن بين الإرهاب وباقي العالم. لكن من ناحية أخرى، يلاحظ أن بلير رفض التعليق على ما صرح به رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني من أن الحضارة الغربية تتفوق على الحضارة الإسلامية. حيث أجاب بأن كل قائد يدلي بملاحظاته بطريقته الخاصة، كما قال: " لقد تعلمت من السياسة ألا أعلق بالتفصيل على تعليقات حتى أقرأها بنفسي".

وقد استمر هذا الموقف في المرحلة الثانية الخاصة ببناء التحالف، حيث أكد على أن أي فعل سيتم اتخاذه ليس موجهًا ضد الإسلام وأن الأعمال التي تسيل دماء المئات من الأبرياء تتناقض تمامًا مع التعاليم الصحيحة للقرآن. كما تم ترجمة ذلك داخلياً في إعلان الحكومة عن تشريع جديد في 3 أكتوبر يجرم العمل على نشر الكراهية الدينية للتأكد من عدم إساءة الحق في حرية التعبير للتحريض على التوتر في المدن والقرى. وقد جاء ذلك بعد الهجمات العنصرية على المسلمين في مسجد ادنبرج والتي أدانها بشدة بلير في بيانه إلى البرلمان في الرابع من أكتوبر.

ولكن من ناحية أخرى نجد أصواتاً أخرى على الساحة السياسية البريطانية من أبرزها مارجريت تاتشر والتي انتقدت القادة المسلمين لفشلهم في إدانة أحداث 11 سبتمبر، وقالت إن من قاموا بهذه الهجمات مسلمون ولذلك على المسلمين أن يثبتوا أن هذا ليس من الإسلام.

وقد استمرت النقطة الخاصة بالموقف من الإسلام والمسلمين في خطاب بلير في المرحلة الثالثة: مرحلة الحرب؛ حيث أعاد التأكيد في لقاء له مع قناة الجزيرة على أن العمليات العسكرية القائمة ليست ضد المسلمين. ولقد دلل على ذلك بالتحرك الغربي في كل من البوسنة وكوسوفا. وقد أثيرت نقطة أخرى ذات علاقة بالإسلام والمسلمين في هذه المرحلة وهي تلك الخاصة باستمرار الضربات خلال شهر رمضان لما يمثله من حساسية لعالم المسلمين؛ وكانت قد بدأت إثارة هذه النقطة في 30 نوفمبر عند زيارة وزير الدفاع البريطاني واشنطن للتشاور مع الولايات المتحدة حول الحرب في أفغانستان وضرورة أخذ حلول شهر الصيام في الاعتبار، ولكنه رفض القول ما إذا كانت الضربات الجوية ستتوقف أم لا. وهو الأمر الذي وضح فيما بعد حيث قرر التحالف استمرار الضربات خلال رمضان تحقيقًا للأهداف المطلوبة. وجاء هذا التأكيد في حديث لبلير مع لاري كينج في شبكة **CNN** في 7 نوفمبر، حيث أعلن عن موافقته لاستمرار الضرب في رمضان لأنه -وفقاً لبلير- "لا طالبان ولا ابن لادن سيتوقفان". كما أكد على ذلك أيضاً خلال لقائه مع الرئيس الباكستاني في لندن في 9 نوفمبر، حيث أكد على أهمية استمرار الحملة لتحقيق الأهداف. ويبدو أن الدافع الأساسي لاستمرار الضربات كان هو العمل على تحقيق أكبر مكاسب ممكنة قبل حلول الشتاء، والذي قد يحول دون تحقيق انتصارات ملموسة في مثل هذا المناخ القارس البرودة الذي تشتهر به هذه المنطقة.

6- الموقف من العلاقة بين التحالف ضد الإرهاب وقضية الشرق الأوسط:

كان بلير حريصاً منذ بدايات المرحلة الأولي للأزمة على رفض أي محاولة لتبرير هذه الهجمات مهما كانت الأسباب. ويتضح ذلك في قوله في البيان الذي ألقاه في مجلس العموم في 14 سبتمبر: " مهما كان الشعور الديني، ومهما كانت العقيدة السياسية، فإن إيقاع الرعب في قلب العالم وإزهاق أرواح الكثيرين من الأبرياء والعزل رجالاً ونساءً وأطفالاً... هذا ما لا يمكن تبريره أبداً ".

ويبدو حرص بلير على هذه النقطة حتى لا يتم تفسير دعوته إلى إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط على أنه استجابة للآراء التي ترجع الهجمات إلى عواقب السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. حيث قال " أرى أنها ستكون غلطة خطيرة إذا ما فكرنا أنه قد يوجد أي شيء يمكن أن يبرر ما حدث".

وهو الأمر الذي أعاد التأكيد عليه مرة أخرى في كلمته أمام المؤتمر السنوي لحزب العمال في 4 أكتوبر عندما وافق الداعين إلى فهم أسباب الحرب ولكنه استدرك بالقول إنه لا شيء يمكن أن يبرر أحداث 11 سبتمبر.

أما أهم ما يثار عن الشرق الأوسط في خطاب بلير في المرحلة الثالثة وهي مرحلة الحرب فهو توصيفه لجماعات مثل حماس وحزب الله...، حيث أوضح بلير في لقائه مع قناة الجزيرة في 9 أكتوبر موقفه حيث قال: "إنني لا أوافق أبداً على أعمال الإرهاب، ومن المهم الآن التأكد من توجيه العملية إلى تحقيق السلام العادل الشامل والدائم، وإن هذا لن يتحقق بالعنف والإرهاب ولكن بالتفاوض" ، وأنه" إذا كانت هذه الجماعات تقوم بأعمال مثل تفجير المدنيين الأبرياء، فهذه إذن أعمال إرهابية". كما أعرب بلير في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع عرفات في لندن في 15 أكتوبر عن تقديره للجهود التي يبذلها عرفات للتحكم في الجماعات الرافضة العنيفة داخل صفوف الشعب الفلسطيني، واعترف أن " العنف الفلسطيني قد انخفض في الأسبوع الماضي" .ولكن بتطور الأحداث وبعد مقتل وزير السياحة الإسرائيلي، دعا بلير الرئيس ياسر عرفات في 19 أكتوبر من خلال حديث تليفوني إلى ضرورة القبض على مرتكبي الحادث وتقديمهم للمحاكمة. كما أنه في لقائه مع الصحفيين العرب في لندن في 18 أكتوبر أشار إلى الموقف الأمني المتدهور، وعندما سئل عن موقفه من الأعمال الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يتسلحون بالحجارة نجد أن جوابه كان على قدر كبير من العمومية، فتارة يقول: " لقد دعونا إلى ضبط النفس على الجانبين" وتارة عند سؤاله عن التعليق على تصريحات شارون الخاصة باستمرار إسرائيل في سياسة الاغتيالات، وكيف أن الرأي العام العربي ينظر إلى ذلك باعتباره إرهابًا، فيرد قائلاً: " إننا نريد نهاية للعنف وضبطًا للنفس من الجانبين". وعندما سئل في لقائه مع قناة الجزيرة في 9 أكتوبر عن أسباب عدم وجود دعم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة منذ 1948 بمثل الثقل الذي يدعم به التحالف ضد الإرهاب، أجاب بلير أن الطريق الوحيد للوصول لحل دائم وعادل يكون من خلال عملية السلام في الشرق الأوسط، كما أنه في حديثه في مؤتمر الرد الإسلامي على الإرهاب في شمال لندن في 25 أكتوبر، أوصى بالاستفادة من خبرة بريطانيا في التعامل مع أيرلندا الشمالية، وكيف أن الجيش الجمهوري بدأ السلام بتدمير بعضٍ من أسلحته، وأن هذا قد يكون مثالاً يحتذى به في الشرق الأوسط. والحقيقة أن مثل هذا الحديث على قدر كبير من الغموض، فمثلاً من الذي يتخلى عن السلاح: إسرائيل المدججة بالطائرات والدبابات والصواريخ والسلاح النووي، أم الفلسطينيون المسلحون بالحجارة؟ ومن ثم كيف يمكن تطبيق هذا الاقتراح؟ هذا ما لم يوضحه بلير.

كما حاول بلير في هذه المرحلة التأكيد على أهمية إعادة إحياء عملية السلام بغض النظر عن الخلاف في وجهات النظر، وهو ما اتضح في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس بشار الأسد في 31 أكتوبر ،حيث قال:

"أما بالنسبة لعملية السلام، فمهما كانت الاختلافات في المنظور فإن كلانا يفهم أهمية إعادة بدء عملية السلام في الشرق الأوسط والعودة إلى حل الخلافات من خلال الحديث والحوار". وأعرب عن أمله في أن يؤدي الحديث إلى تقوية في الروابط على مدار الوقت؛ "لأن هناك اختلافات كبيرة في التفكير بين الغرب والعالم العربي والإسلامي". ومن ثم كان هذا بمثابة اعتراف من بلير عن وجود اختلافات في المواقف بين الدول الغربية والعالم الإسلامي والعربي –على الجانب السوري بصورة أكثر وضوحاً– خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بحق المقاومة المشروعة. وقد عبر بلير عن هذا في لقائه مع الرئيس ياسر عرفات في غزة في 2 نوفمبر؛ حيث قال: " ومن الأشياء التي اكتشفتها في هذه الأيام الأخيرة في جولتي في المنطقة أن هناك هوة من سوء الفهم بين العرب والمسلمين والغرب في العديد من القضايا المفتاحية، وينبغي أولاً الاعتراف بهذه الهوة، فعلينا أن نفهم لماذا تعتقدون أننا نهتم بالأفراد الذين يقتلون من جراء الأعمال الإرهابية ولكن لا نهتم بمصير الفلسطينيين، وأنتم يجب أن تفهموا حقيقة هامة، وهي: لا يهم ما السبب، لا يهم ما يؤمن الناس به عاطفيًا في قضية، المهم هو أنه لا شيء يبرر قتل الآلاف من الناس في نيويورك وأماكن غيرها من العالم". وفي لقاء بلير مع شارون في أول نوفمبر أعرب بلير عن رغبته في تهدئة الموقف بين إسرائيل والفلسطينيين لكي تبدأ من جديد عملية السلام. وقال إن استقرار أمن ومستقبل العالم يعتمد على حل الصراع بين الطرفين. وهو الأمر الذي يتناقض مع تأكيدات بلير السابقة والخاصة بعدم الربط بين التحالف ضد الإرهاب وقضية الشرق الأوسط، كما حث بلير شارون على العمل في نطاق القانون الدولي، إلا أنه أكد على تفهمه للضغوط القائمة على القائد الإسرائيلي في مواجهة الهجمات الإرهابية[11]. الأمر الذي يكشف بصورة فاضحة عن ازدواجية المعايير، والتحيز بكل المقاييس لإسرائيل.

وخلال جولته الثانية في المنطقة والتي بدأها في 31 أكتوبر(والتي زار فيها كلاً من الأردن، سوريا، السعودية،غزة، إسرائيل) أعاد بلير التأكيد على نفس المبدأين اللذين أثارهما من قبل واللازمين ـ طبقاً لوجهة نظره ـ لاستئناف عملية السلام ،وهما: الأمن لإسرائيل، العدالة والمساواة في معاملة الفلسطينيين ،والدولة الفلسطينية (وكان بلير قد أعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع عرفات في لندن في 15 أكتوبر أن الهدف هو دولة فلسطينية لها مقومات الحياة (**viable**) كجزء من الحل التفاوضي الذي يضمن السلام والأمن للإسرائيليين). وهو الأمر الذي يكتنفه كذلك الغموض ،فما الذي يقصده بدولة فلسطينية لها مقومات الحياة؟ وهو السؤال الذي تعرض له بلير ذاته في 19 نوفمبر في المؤتمر الصحفي الذي عقد بينه وبين الملك عبد الله ملك الأردن فأجاب قائلاً: " إن الكلام العقلاني هو أن دولة إسرائيل لن تزول وكذلك الشعب الفلسطيني ؛ومن ثم يجب عليهما أن يتعايشا جنباً إلى جنب في دولة لها مقومات الحياة".ومن ثم فقد فسر الماء بعد جهد بالماء!!

ومن ثم تدل هذه الجولة لبلير في المنطقة على أن ثمة اختلافًا في وجهات النظر، وأن زيارة بلير تأتي من أجل الحفاظ على تماسك التحالف الدولي ضد الإرهاب، مستخدماً في ذلك التلويح بإحياء عملية السلام، والدليل على ذلك أنه أعقب هذه الجولة بزيارة للولايات المتحدة في 8 نوفمبر.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب بدأت الإدانات الشديدة من قبل بلير للاعتداءات الفلسطينية على المدنيين الإسرائيليين، واعتباره أعمال المقاومة الفلسطينية أعمالاً إرهابية. وأعاد التأكيد على أن الحل للصراع يتطلب الاعتراف الكامل بحق إسرائيل في البقاء وإنشاء دولة

فلسطينية لـــها مقومات الحياة. كما دعا بلـــير الـــسلطة الفلسطينية خلال لقائه في هيئة الإذاعة البريطانية إلى عمـــل كل ما بوسعها لضمان أن الاعتداءات الإرهابية لا تقع من جانبها، وقال: "أرى أن الذين يقومون بأعمال انتحارية في إسرائيل إرهابيون، وندرك أن إسرائيل سترد على هـــؤلاء الذين يقومون بالإرهاب". وهو الأمر الذي يبين مدى قلب الحقائق وإظهار أن ما تقوم به إسرائيل هو رد فعل ودفـــاع عن النفس، وأن السبب الأساسي في العنف هي حركـــات المقاومة الفلسطينية!!!

7- الإجراءات التي تم اتخاذها علـــى الـــصعيد الداخلي:

يلاحظ أنه في مرحلة رد الفعل بدأت إرهاصـــات عن تحولات في السياسات وبعض الإجـــراءات الداخليـــة، بدأت بتشديد الأمن في المطارات وإيقاف الطيران الخاص. كذلك بدأ الحديث عن مجموعة من التطورات على صـــعيد القوانين المحلية. وقال بلير في مجلس العموم في 14 ســـبتمبر أن هناك إجراءات سيكون لـــها علاقة بتمويل الإرهـــاب وقوانين تسليم المتهمين وتلك المتعلقة باللجوء والـــهجرة. كما أشار بلير في خطابه في هذه المرحلة إلى نقطة الحقوق والحريات التي يتمتع بها المجتمع في ظل ما صرح به وزيـــر خارجيته من أن الأشياء لن تعود كالسابق أبدًا، وأنه ينبغي تقييم العديد من الحريات التي تم اتخاذها كمسلمات، فأكد بلير على ضرورة أخذ التداعيات الأمنية في الاعتبار وكيف أن الإجراءات الإضافية التي من المهم اتخاذهـــا إنمـــا هـــي إجراءات إما لحماية الأمن القومي أو لتـــسمح بالتعامـــل بكفاءة أكثر مع التهديد الإرهـــابي. وأضـــاف أن هـــذه الإجراءات جزء من عملية تهدف إلى الدفاع عن الحقـــوق والحريات الأساسية "والتي هـــي جـــزء لا يتجـــزأ مـــن ديمقراطيتنا".

وقد عاد مثل هذا الحديث عن الإجراءات الداخلية ليبرز على السطح مرة أخرى خلال مرحلة الحرب. ففـــي 10 نوفمبر أعلنت السلطات أن الحكومة البريطانية تسعى إلى تقنين الحق في سلطات طارئة- من خلال إعلان حالـــة طوارئ عامة- تسمح باحتجاز غير مقيد للأجانب المشتبه في تورطهم بالإرهاب، وأن وزير الداخلية ســـيقوم برفـــع القرار أمام البرلمان معلنًا أن أحداث 11 سبتمبر وما بعدها تمثل تهديدًا لحياة الأمة. وفي ظل القانون المقتـــرح يمكـــن احتجاز المشتبه فيهم لمدة ستة أشهر في سجون على درجة عالية الأمن حتى يتم مراجعة قضيتهم من قبـــل الـــــهيئة الخاصـــة بـــدعاوى المهـــاجرين " **the special immigration appeals commission** "والـــتي يرأسها قاض من المحكمة العليا، ويمكن مراجعة القضية بعد ذلك كل ستة أشهر. وبالفعل تم إعلان حالة الطـــوارئ في 2 نوفمبر.

ويسعى هذا القانون إلى منع إساءة استخدام قوانين الـــهجرة واللجوء في المملكة المتحدة من قبل الإرهـــابيين. وقد تم نشر هذا القانون في 13 نوفمبر والذي يشتمل على عدد من الإجـــراءات أهمهـــا: قطـــع وصـــول التمويـــل للإرهابيين، تأمين تبادل أفضل للمعلومات بين الـــهيئات، وتشديد الأمن فيما يتصل بالملاحة الجوية والمنشآت النووية المدنية، العمل على دعم التعاون علـــى المـــستوى الأوروبي لمكافحة الإرهاب وغيره من الجـــرائم. وكـــذلك تمكـــين مؤسسات خدمة الاتـــصالات مـــن الاحتفـــاظ بـــبعض المعلومات والتي يمكن أن تكـــون مفيـــدة في التحقيقـــات الجنائية، الأمر الذي يعني القدرة على تعقب الاتصالات عبر الإنترنت، كما سمح لقوات الشرطة أن تطلب إزاحة أغطية الوجه واليدين للتعُّرف على الأفراد. أيضًا السماح بتمديد الاحتجاز للإرهابيين المشتبه فيهم دوليًا والذين يـــشكلون تهديدًا للأمن القومي ؛حيث كانت قوانين حقوق الإنسان البريطانية لا تمكن من احتجاز الأجانب المشتبه في تورطهم في جرائم بالخارج، الأمر الذي كان يـــستوجب - مـــن وجهة نظر وزير الداخلية- العمل على تمكين بريطانيا مـــن

احتجاز الإرهابيين المشتبه فيهم, والذين هم مواطنون لدول ليس بينها وبين بريطانيا معاهدات تسليم, أو دول هناك احتمال لإساءة معاملتها أو قتلها للمشتبه فيهم. كما وسع القانون من ناحية أخرى جرائم التحريض لتشمل الكراهية الدينية.

8- الموقف من أفغانستان والمستقبل المنظور:

كان هناك حرص من جانب بلير خلال فترة بناء التحالف على إعطاء صورة نطاق سلبية عن نظام طالبان وحكمه وذلك كما جاء في بيانه في 25 سبتمبر كالآتي: "نظام طالبان نظام غير ديموقراطي، فليس هناك ممارسة للرياضة أو مشاهدة للتليفزيون أو السماح بالفن والثقافة. كما تتعرض كل المعتقدات الأخرى بما فيها التفسيرات الأخرى للإسلام للقمع وتتعامل النساء بطريقة يصعب تخيلها، فقد أُجبرن على ترك الجامعات، ولا يسمح لهن بالذهاب إلى المدارس ولا يتمتعن بأي حقوق".

وأكد بلير على أنه إذا لم تستجب طالبان لأهداف الحملة الدولية من حيث تسليم بن لادن والتوقف عن دعم ومساندة الإرهاب الدولي، فيجب إحداث تغيير في هذا النظام للتأكد من أن صلة أفغانستان بالإرهاب الدولي قد انقطعت. كما تعهد للشعب الأفغاني أن الحرب لن تكون النهاية، وأنه إذا ما تغير نظام طالبان سيتم العمل على التأكد من أن من سيخلفه سيكون نظامًا عريض القاعدة يوحد كل الجماعات العرقية. وقد أكد على ذلك في زيارته لباكستان في 5 أكتوبر.

وخلال مرحلة الحرب، برز الجانب الخاص بالحديث عن مستقبل أفغانستان ما بعد الحرب في الخطاب الرسمي البريطاني. وتناول هذا الخطاب نقاطًا معينة بدأها جاك سترو وزير الخارجية في محاضرته في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في 22 أكتوبر، حيث تحدث عن أربعة مبادئ هامة ضرورية تتصل بمستقبل أفغانستان وهي: أن يرتكز مستقبل أفغانستان في أيدي أبنائها، وأن يتم تشكيل تحالف عالمي للمساعدة في إعادة بناء الدولة، وأن تتولى الأمم المتحدة القيادة، وأن تتمتع أفغانستان بالتزام طويل الأجل مشيراً في ذلك إلى أن العمل العسكري ليس في ذاته حلاً طويل الأجل، ولكنه خطوة أولىأساسية.

كما صرح وزير الدفاع البريطاني خلال زيارته لواشنطن في 27 أكتوبر أن التحالف يريد رؤية التحالف الشمالي يتقدم في الأقاليم التي تسيطر عليها طالبان، ولكن لا أحد يوافق على أن يشكل التحالف الشمالي وحده الحكومة القادمة في أفغانستان. وقد تكرر ذلك على لسان بلير في أول نوفمبر خلال لقائه في السعودية حيث أكد على إعادة بناء أفغانستان من خلال حكومة عريضة القاعدة على قدر الإمكان بحيث تضم كل الجماعات الأساسية.

ويتبلور ذلك البعد أكثر في البيان الذي ألقاه بلير أمام مجلس العموم في13 نوفمبر، حيث أكد على أمرين ضروريين: الحاجة إلى تعزيز الجهود الإنسانية، والدفع بجهود الإبراهيمي-المبعوث الخاص للأمم المتحدة في أفغانستان- الرامية إلى تكوين حكومة عريضة القاعدة تالية لنظام طالبان تضم كل العناصر المختلفة في أفغانستان بما فيها الباشتون. وأكد بلير على الحاجة إلى تواجد الأمم المتحدة هناك بأسرع شكل ممكن. وبالرغم من تأكيده على أن شكل الحكومة في أفغانستان ما بعد طالبان هو أمر متروك للأطراف الأفغانية ولها وحدها أن تقرره، إلا أنه أشار إلى تقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي للأحزاب الأفغانية الملتزمة بهيكل سياسي ديموقراطي جامع، وتحقيق رفاهية كل الأفغان وتدعم من الاستقلال المحلي. وأشار بلير إلى الاتصالات مع كوفي أنان (السكرتير العام للأمم المتحدة) و كيف أن العملية محددة في خطوتين: الأولى اللقاء بين ممثلي الجماعات الأفغانية المختلفة المضادة لطالبان بما فيها الباشتون تحت رعاية الأمم المتحدة وبتمثيل خاص لها، والثانية- أن يكون للأمم المتحدة تواجد في كابول.

ويلاحظ من حديث بلير عن مستقبل أفغانستان في هذه المرحلة أمران: الأول- إعادة الإشارة إلى دور الأمم المتحدة في ذلك الأمر بعد أن مهدت الآلة العسكرية الأمريكية الساحة لتدخل الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي يثير التساؤل – من ناحية –عن طبيعة دور الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومن ناحية أخرى عن أسباب الزج بالأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب في أفغانستان، هل خوفًا من رفض الأفغان لأي تدخل منفرد من قبل أي دولة؟ ومن ثم فإن الأمم المتحدة ما هي إلا قناع سياسي ترتديه الأمم الغربية لتداري به مصالحها الخاصة؟ الأمر الثاني هو- بالرغم من تأكيدات بلير أن تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة هو أمر خاص بالأفغان وحدهم إلا أن تأكيده على دعم الأطراف التي هي ببساطة أقرب للنموذج الغربي يقف دليلاً على مدى حرص الغرب بصورة عامة على التأكد من طبيعة الحكومة المقبلة وضمان تعاونها بشكل عام.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب، تركز حديث بلير عن أفغانستان في المستقبل المنظور، ففي 11 ديسمبر خلال لقاء بلير مع باول في لندن، أعرب بلير عن ترحيبه بنتائج الحرب التي أسقطت نظام طالبان ومهدت الطريق لتحويل أفغانستان من دولة فاشلة "**Failed State**" تعتمد على الإرهاب وتجارة المخدرات، إلى دولة يطمح أهلها في مستقبل أفضل. وقد أكد على أن هناك الكثير ليتم عمله في أفغانستان على الصعيد العسكري والسياسي والإنساني، حيث ستقف بريطانيا بجانب الحكومة الانتقالية التي ستعين في كابول. كما أكد على مشاركة بريطانيا في الأعمال الإنسانية مثل برنامج الغذاء العالمي.

كما أنه أعرب في 17 ديسمبر في كلمته أمام مجلس العموم البريطاني، أن الموقف في أفغانستان مازال مفتقداً للثبات التام، وأن العملية السياسية لا تزال في بداياتها. لذلك فقد أكد على الحاجة الماسة للعب دور عسكري في حفظ السلام بعد الانتصار في الحرب، مشيرًا بذلك إلى قضية استمرار الوجود العسكري الغربي والذي بدا أن "بلير" لا يريد تحديد دوره، ربما لأنه لم يتحدد أصلاً بعد. فقد أكد في 11 ديسمبر على عدم وجود أي قرارات رسمية حتى الآن؛نظراً لوجود العديد من التفاصيل التي لا بد من دراستها أولاً، وضرورة التأكد من النجاح الكامل للعمليات العسكرية ومساعدة الحكومة الجديدة في بناء مستقبل جديد لأفغانستان وإعادة البناء ولكنه لم يفصح عن تلك التفاصيل، وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى تماسك التحالف ضد الإرهاب، وهل هذه التفاصيل هي خلافات بين الدول الغربية حول كيفية اقتسام الكعكة؟؟ خاصة أن بريطانيا- والتي وقع عليها الاختيار من قبل الأمم المتحدة وأبدت استعدادها في 7 ديسمبر لقيادة القوات المتعددة الجنسية- كانت قد اقترحت ربط هيكل القيادة للقوة متعددة الجنسية بذلك الخاص بالقوات الأمريكية لاعتبارات عملية. وهو الأمر الذي كان يرفضه ويتحفظ عليه الحلفاء الأوروبيون الآخرون خاصة ألمانيا.

خلاصة القول:

يلاحظ بروز البعد الثقافي الحضاري في الخطاب السياسي لبلير حيث شدد على القيم التي يؤمن بها الغرب من حرية وديموقراطية وتسامح وأن العالم الحر الديموقراطي سيقف بجانب الولايات المتحدة، وكأن من لن يقف مع أمريكا ليس حراً ولا ديموقراطياً وبالتالي غير متحضر.

أيضاً هناك ميل لوضع أوروبا والولايات المتحدة على أنهما يمثلان العالم المتحضر المتعرض للتهديد، كذلك فإن إشارة بلير إلى أن الاتصالات التي قام بها كانت مع الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين للتشاور حول الأوضاع والترتيبات الأمنية تعطي الانطباع أن الغرب كله أصبح في كفة واحدة وحده في مقابل باقي العالم، وأن العالم أصبح ينقسم إلى العالم المتحضر والذي هو بالأساس العالم الغربي والعالم الآخر غير المتحضر. أيضاً

صحيح أن بلير قد كرر في حديثه عدم ارتباط الأعمال الإرهابية بالإسلام، لكن يبدو أن الغرض كان في الأساس نزع فتيل عدم الاستقرار داخلياً؛ نظراً لكبر حجم الجماعة المسلمة في بريطانيا، ولكن من ناحية أخرى فإن الدفاع عن شيء إنما يعني أنه موضع اهام، فلماذا الاهام السريع للمسلمين والإسلام؟ وإذا كان بلير لا يقبل أي مبرر للهجمات بما في ذلك تجمد عملية السلام في الشرق الأوسط، إذن ما الذي يبرر قتل الأبرياء من الفلسطينيين رجالاً ونساءً وأطفالاً؟. كذلك يلاحظ السرعة في الحث على اتخاذ إجراءات خاصة بتقييد الهجرة واللجوء السياسي، وهو الاتجاه الذي يفرض عدة تساؤلات في ضوء ما أكد عليه بلير في 12 من نوفمبر -خلال حضوره مأدبة رئيس بلدية لندن- من أن أحداث 11سبتمبر أوضحت خطأ الاعتقاد بأن الدول الغربية الغنية تستطيع الازدهار بينما باقي العالم يعاني ويصبح مركزاً لتجارة الأسلحة والمخدرات والرقيق ومظلة للمنظمات الإجرامية وملاذاً للإرهابيين. فما الذي ستقوم به الدول الغربية على ضوء ذلك؟ هل ستقيم حواجز بينها وبين هذه الدول تمنع من خلالها أي نفاذ لأراضيها وتكتفي بما تقدمه لهذه الدول من معونات أحيانًا والمساعدة في حل مشكلاتها أحياناً أخرى، ولكن دون حرية في انتقال الأفراد والحد من المهاجرين وهو الأمر الذي كان دائمًا مبعثًا لقلق الدول الغربية شكل عام.

أيضًا، يلاحظ على التقرير الذي قدمته الحكومة لمجلس العموم والذي يثبت أن أسامة بن لادن هو المسئول عن أحداث 11 سبتمبر ما يلي: بداية يبدأ التقرير بأن أسامة بن لادن وقاعدته قد خططا ونفذا لهذه العمليات، ومن ثم فقد بدأ التقرير بمقدمات كان يُفترض أن تكون هي النتائج. كما أن التقرير استند على الخلفية السابقة لابن لادن في العمل الإرهابي ليؤكد على أنه الجاني في هذه الأحداث ولكن السؤال هو هل ابن لادن هو الإرهابي الوحيد في العالم؟ وهل هو الوحيد الذي له سجل إرهابي في العالم؟ كذلك لم يقدم التقرير أدلة ملموسة على تورطه الفعلي في أحداث 11 سبتمبر، وقال إن العديد من التفصيلات لن يمكن الإفصاح عنها نظرًا للدواعي الأمنية، فكيف يمكن إذاً التأكد من صحة الاتهام؟؟؟

أيضًا من القضايا التي يثيرها الموقف البريطاني الإجراءات التي من شأنها الحد من تمويل المنظمات التي تدعم الإرهاب، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق ما القاعدة التي سيتم الاحتكام إليها للحكم على كون هذه المنظمات إرهابية أم لا؟. كذلك تم اتخاذ عدد من الإجراءات الداخلية والتي - كما تم الإعلان- تهدف إلى محاربة الإرهاب وذلك ليس لإنكار الحريات الأساسية، ولكن لمنع إساءة استخدامها ولحماية ما هو أكثر أهمية للكل إلا وهو التحرر من الخوف والإرهاب.

إذن هل وجدت بريطانيا مثلها في ذلك مثل العديد من الدول الأوروبية الحل السحري لمشكلة المهاجرين التي طالما أقلقتها والتي كانت من أكثر المحفزات على تدعيم المشاركة الأوروبية المتوسطية، ومن ثم فإن محاربة الإرهاب إنما هي قول حق أريد به باطل؟.

أيضاً من الأمور التي تمت ملاحظتها في خطاب بلير أنه عندما تحدث عن التحديات الإنسانية في أفغانستان أشار إلى دور الأمم المتحدة في هذا السياق ،وكأن الأمم المتحدة تم اختزال دورها في المساعدات الإنسانية فقط دون أي إشارة لدورها في التحالف العسكري والسياسي. ولم تظهر أي إشارة لدور الأمم المتحدة إلا في 14 نوفمبر في خطاب بلير أمام البرلمان على اعتبار أن الحملة ضد الإرهاب أكثر من مجرد حملة عسكرية، فهي أيضًا دبلوماسية وإنسانية واقتصادية وقانونية، وأن التحدي الدبلوماسي المتمثل في تكوين حكومة جديدة هو عمل ينبغي أن تتولى قيادته الأمم المتحدة.

أيضاً تصريحاته وتلميحاته الخاصة بالشرق الأوسط تثير في الذهن عدة تساؤلات: هل تحرر إسرائيل من الإرهاب يعني القضاء على حركات المقاومة، وإذا أصبحت حركات المقاومة مرادفة للإرهاب، أليس هذا تعديًا واضحًا على المعتقدات الإسلامية بل وعلى خصوصيتها فيما يتعلق بالشهادة؟ وهكذا نجد أن بلير يصنف هذه الحركات المضادة للاستيطان والاحتلال على أنها حركات إرهابية تمارس العنف، ولكن ماذا عن إرهاب الدولة الإسرائيلية؟ ولماذا لا يستنكر بلير بالمثل السياسات الإسرائيلية الإرهابية في الأراضي المحتلة؟ وما الفارق بين هذه الحركات وحركات المقاومة الفرنسية ضد النازي والتي كانت تتمتع بالدعم الكامل من الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا؟ وما المحك في التفرقة بين حركات المقاومة الوطنية المشروعة والحركات الإرهابية؟ ولماذا طالب بلير بالقبض على قاتلي وزير السياحة الإسرائيلي و لم يطالب بمحاكمة من يغتالون قيادات الحركة الوطنية من الفلسطينيين؟ ولماذا لم يذكر الأطفال الفلسطينيين الذين يقتلون بالمئات؟ وأي عدل ينشد في ظل هذه الازدواجية في المعايير؟؟

أيضاً تشبيه الخطر الجديد بخطر الشيوعية يثير عند الملاحظ الكثير من علامات الاستفهام أهمها ما التحدي الجديد الذي يضاهي في خطورته الشيوعية؟ وإذا كان هو الإرهاب، فأي نوع منه، هل هو الإرهاب الديني فقط؟ وإذا كان الإرهاب الديني فأي دين؟ لماذا الإسلام فقط؟ أليس هناك إرهاب باسم المسيحية واليهودية؟ وهل صحيح أن الليبرالية الغربية لا تستطيع العيش دون تجِد تحشد الجهود ضده؟ ومن ثم هل وجدت الحضارة الليبرالية الرأسمالية الغربية البديل الذي يسد الفراغ الذي خلقه الانتصار على الشيوعية؟؟؟

ثانيًا–الموقف الألماني:[12]

تمثل الأزمة الأفغانية الراهنة نقطة تحول كبيرة في السياسة الألمانية لما أحدثته من نقلة نوعية في الاتجاهات الألمانية المتعلقة بتحمل مسئولية عسكرية في الشئون العالمية. هذه الاتجاهات التي ظهرت منذ 1999 عندما شاركت ألمانيا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية في الضربات التي وجهها الناتو ليوغوسلافيا، ثم كان إرسال ألمانيا قوات إلى أفغانستان، وهو الحدث الأول من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية الذي تتواجد فيه قوات ألمانية خارج القارة الأوروبية. ومن ثم فإن الأمر بأكمله يمثل نقلة هامة في التوجهات الألمانية الخاصة بتقلد دور أكبر على الساحة العالمية يتناسب مع وضعها الاقتصادي، موظفة في ذلك وضعها داخل الاتحاد الأوروبي ومتحركة في إطاره. هذا الأمر يتضح أكثر عند تناول الموقف الألماني من عدة قضايا أساسية متعلقة بالأزمة على النحو التالي:

1– توصيف طبيعة الهجمات:

كان توصيف المستشار الألماني شرودر للهجمات واضحاً منذ البداية، وهو توصيف –كغيره في الخطابات الغربية الأخرى– ثقافي حضاري في الأساس. فقد أدان شرودر في خطاب له أمام البرلمان الألماني (**Bundestag**) في 12 سبتمبر الهجمات واصفًا إياها بأنها " هجوم على العالم المتحضر"، وأنها بمثابة إعلان للحرب على الأمم المتحضرة في العالم. وأوضح أن هذا النوع من العنف الإرهابي يفرض تهديداً مباشرًا لمبادئ التعايش الإنساني من حرية وأمن، مبينًا عدم السماح لمثل هذه القيم أن تُمس ، سواء كان ذلك في أمريكا أو أوروبا أو أي مكان آخر في العالم ؛ ولذلك فقد أكد شرودر على أن الهجوم على واشنطن هو " موجَّه لنا كلنا"، وأن هناك حاجة للوقوف معًا من أجل حماية ما أطلق عليه "قيمنا". وقد أكد على قناعته بقدرة الحرية والديموقراطية ومبادئ التعايش السلمي بين الشعوب والأمم على اجتياز هذا الاختبار. ولكنه من ناحية أخرى كان حريصًا على توضيح أن هذا البعد الثقافي للأزمة لا ينبغي بأي حال أن يفسر على أنه بداية صراع بين الحضارات. فقد أكد

شرودر في لقائه مع بلير- رئيس الوزراء البريطاني- في 19 سبتمبر على أن الرد على الهجمات ليس الغرض منه بدء صراع بين الثقافات، ولكنها معركة اقتلاع جذور الأنشطة الإرهابية، ومن ثم فهي ليست صراعًا للحضارات ولكنه صراع لحماية الحضارة في هذا العالم الواحد. وهو الأمر الذي كرره في خطابه أمام البرلمان في 19 سبتمبر حيث أوضح أن هجمات 11 سبتمبر ليس لها علاقة بالدين، ولكنها نابعة من عقلية إجرامية لا تحترم حياة الإنسان، وأن ذلك بمثابة إعلان للحرب على الحضارة الإنسانية كلها. وقد اقترن هذا الحرص على إبراز أن الخطر هو خطر على الحضارة الإنسانية بأكملها ببعد آخر يبرز الخطر على القيم والمبادئ الغربية أساسًا، وهو في ذلك يختلف عن الخطاب الأوروبي الجماعي الذي انتقل في توصيفه للهجمات من المستوى الخاص إلى العام دون محاولة التنقل بين الاتجاهين. فقد أعاد شرودر القول بأن المعركة ضد الإرهاب هي:"دفاع عن مجتمعاتنا المفتوحة وحرياتنا وطريقة حياتنا"، وكيف أن هذه القيم تمثل " هويتنا، وسوف ندافع عنها بعزم وقوة". من ناحية أخرى أراد شرودر أن يضفي على المبادئ التي يؤمن بها الغرب صبغة عالمية، فقد أعرب في خطابه عن احترام الاختلافات بين حضارات العالم الواحد، ولكنه استطرد بالقول: " ينبغي أن ننظر إلى مبادئ إعلان الاستقلال الأمريكي على أنها عالمية، وهي وإن كانت تمثل ميراثًا تاريخيًا للغرب المسيحي، إلا أنها لا تتعارض مع تفسير الإسلام الخالي من الجنون الأصولي".

وقد قل تدريجياً في خطابات شرودر ما يتصل بالبعد العالمي للتهديدات ،وأصبح أكثر تركيزاً على ما يتصل بالغرب على وجه الخصوص. فخلال مرحلة الحرب أوضح شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر أنه لا يمكن التخلي عن أي جزء من " قيمنا الخاصة بالحرية والتضامن وحكم القانون والعدل التي تربط العالم معًا".

كما أعلن في 18 أكتوبر أن الحملة هي من أجل الدفاع عن " مجتمعاتنا الديموقراطية".

2- الموقف من التحالف الدولي:

اتسم الموقف الألماني بالحذر إلى حد ما، ففي البداية أكدت ألمانيا على أنها جزء من التحالف الدولي ضد الإرهاب وذلك من خلال تصريح شرودر في البرلمان في 12 سبتمبر بأنه أعطى السلطات الأمنية الأمر بمساعدة نظرائها الأمريكيين بكل الطرق الممكنة للتحقيق في أسباب هذا العمل. ثم أكدت ألمانيا أنها تريد أن تلعب دورًا فعالاً في تعقب الإرهاب الدولي، وأنها لا تستبعد أي بديل في هذا السياق. وقد جاء ذلك على لسان وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر خلال زيارته للولايات المتحدة في 19 سبتمبر. إلا أن شرودر أكد في الوقت ذاته على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدورها في هذه المسألة من خلال عملية طويلة وصعبة تضم مختلف الأبعاد السياسية والمالية والعسكرية. وهو الأمر الذي يوضح الاقتراب المتعدد في معالجة القضية وعدم الاقتصار على البعد العسكري فقط بقيادة أمريكية. كما أكد شرودر على أهمية الرد المناسب ولكن دون تحديد لمعالم هذا الرد أو كيفية الحكم على تناسبه من عدمه. ولكنه أعرب من ناحية أخرى عن قلقه من التداعيات الإنسانية التي قد تنتج من الحملة العسكرية وأهمية التفكير جيداً فيما يتعلق بذلك، وأن ذلك لا يعني أن ألمانيا ضد العمل ذاته، وهو الأمر الذي يعكس القلق الألماني من الرد الذي يمكن أن تتخذه الولايات المتحدة ولكنها في الوقت ذاته لا تريد أن تبدو معارضة للعمل الأمريكي.

كما جاء في بيان شرودر أمام البرلمان في 19 سبتمبر التأكيد على الدعم غير المشروط للولايات المتحدة، لكنه أعطى لنفسه جانباً من المناورة حينما أعقب ذلك بالقول إنه أيًا كان الدعم الذي سوف يطلب من ألمانيا إلا أن القانون الأساسي وأحكام المحكمة الدستورية الفيدرالية سوف يتم احترامها. كما أوضح أن ألمانيا على استعداد

لخوض المخاطرات حتى العسكرية منها، ولكنها غير مهيأة للاشتراك في مغامرة غير محسوبة.

وقد بدا هذا الحذر الألماني في الانخفاض خلال مرحلة الحرب، حيث بدأ الحديث حول تحمل ألمانيا لمسئولياتها العالمية. فقد أكد شرودر في البيان الذي ألقاه أمام البرلمان في 11 أكتوبر على أن الدعم الألماني ينبغي أن يكون أكثر من مجرد مساندة شفهية، وأنه يجب اتباع سياسة تحافظ على المسئولية الألمانية في العالم النابعة من إدراك جديد للسياسة الخارجية الألمانية يتضمن المشاركة في العمليات العسكرية للدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار والأمن. إلا انه لم يحدد طبيعة هذه المشاركة ونوعيتها.

وبدأ الحديث يأخذ شكلاً أكثر وضوحاً فيما يتعلق بنوعية المساعدة في 18 أكتوبر حين عرض شرودر المساعدة من خلال إمداد معدات يمكنها الكشف عن العوامل البيولوجية والكيميائية، بالإضافة إلى الفرق الطبية. وأوضح أن تلك المساعدات تمت بناء على طلب من الولايات المتحدة. كما بدأ تهيئة الرأي العام لتورط عسكري ألماني عن طريق القول بأن ألمانيا عليها أن تتحمل مسئولية أكبر في السياسة العالمية وذلك بعد عهود التهميش عقب الحرب العالمية الثانية، وكذلك عن طريق إضفاء المشروعية على الحملة وكيف أنها تتفق مع قرارات مجلس الأمن. وهو الأمر الذي يبدو أنه لاقى تأييداً من البرلمان الألماني، حيث أرادت حكومة شرودر موافقة البرلمان في 15 نوفمبر على تعبئة القوات -حوالي 3900- لحملة أفغانستان تمهيدًا لقيام ألمانيا بدور أكبر في السياسة العالمية. وبالفعل وافق البرلمان في 19 نوفمبر على هذا الطلب، حيث ربط شرودر قرار البرلمان بتصويت على الثقة على حكومته.

وخلال مرحلة ما بعد الحرب أعلن شرودر في 12 ديسمبر أن ألمانيا على استعداد للمشاركة في قوات حفظ السلام متعددة الجنسية، ولكن في إطار الاتحاد الأوروبي وعلى أساس قرار مجلس الأمن. وهو الأمر الذي يعكس التحفظ الألماني من التفرد الأمريكي، وهو أيضاً موقف مغاير للموقف البريطاني المتطابق إلى حد كبير مع الرؤية الأمريكية.

وقد ترافق مع الموقف من التحالف موقف آخر موازٍ له ومنضوٍ تحت لوائه وهو الخاص بانعكاسات تلك الأحداث على أوروبا. فقد أكد شرودر خلال مرحلة رد الفعل -في بيان له أمام البرلمان- على ضرورة أن يقوي الأوروبيون تعاونهم في محاربة الإرهاب حيث قال: " لقد حان الوقت لأوروبا لتتكلم بصوت واحد". كما حث على تطوير مفهوم شامل لمنع وإدارة الأزمات وكيف أنه ينبغي أن يتأسس على قواعد من التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني.

أما في مرحلة بناء التحالف فنجد أن شرودر قام في 2 أكتوبر بتحديد وضع أوروبا على أنها ليست فقط منطقة تجارة حرة، بل هي منطقة سياسية ملتزمة بتوفير أمن أكثر لكل أعضائها. كما أكد على أن أوروبا سوف تقدم نموذجًا فريدًا للتعاون الأمني. وقد أكد شرودر خلال فترة الحرب وتحديدًا في 18 أكتوبر على ضرورة حمل أوروبا مسئولية عالمية في محاربة الجوع والقمع والإرهاب. أما خلال فترة ما بعد الحرب، نجد استمرار حديث شرودر الدافع إلى أن تكون أوروبا أكثر فاعلية وكفاءة في إدارة الأزمات، وأن السبيل إلى ذلك هو توثيق أواصر التعاون بين الدول الأوروبية في المجالات المختلفة. وقد جاء ذلك في بيانه أمام البرلمان في 12 ديسمبر، حيث أكد على ضرورة تقوية الأمم المتحدة على اعتبار أنها واحدة من أهم أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وأن ذلك هام ليس فقط في الحملة ضد الإرهاب ولكن في كل الأزمات.

ويلاحظ أن حرص شرودر على تدعيم هذا البعد الأوروبي كان منبعه الرغبة في إحداث توازن بين تطلع

ألمانيا للعب دور أكبر على الساحة العالمية من ناحية، وعدم بث الخوف في نفوس جيرانها من مثل هذه التطلعات من ناحية أخرى. ولذلك فإن خطاب شرودر في البرلمان في 12 ديسمبر هو من أهم الخطابات التي تحدد هذه الرؤية، الأمر الذي يتطلب تناول هذا الخطاب على نحو أكبر من التفصيل.

أوضح شرودر في خطابه أنه لا تزال هناك ثغور في السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، ولكن الحل- من وجهة نظره- يكمن في المزيد من الاندماج وليس المزيد من التباعد، فأوروبا ليست سوقًا فقط ، ولكنها نموذج ثقافي واجتماعي. وأشار إلى أن السياسة الخارجية والأمنية لألمانيا في هذا السياق قد تغيرت وأنها تسعى لتحمل مسئوليات أكبر على المسرح العالمي، ولكن فقط داخل إطار أوروبي. كما أنه من جهة أخرى أوضح أن السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية لا تمثل بأي شكل بديلاً للناتو، وأنها في الحقيقة تقوي وتدعم التحالف عبر أطلنطي. ولذلك فقد دعي إلى إعادة تقييم العلاقة بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي بحيث تكون أكثر شفافية، وبحيث يسفر الأمر عن أن تكون المفوضية الأوروبية بمثابة حكومة تنفيذية وكذلك تمتع البرلمان الأوروبي بصلاحيات قوية.

ويكشف هذا الأمر عن تطلعات ألمانيا العالمية والتي تحاول أن تحققها دون إثارة مخاوف معينة سواء من قبل الاتحاد الأوروبي والذي تتخذه كمنبر لممارسة هذا الدور السياسي، أو الولايات المتحدة التي قد تنظر بريبة إلى مثل هذه التطلعات.

3- الموقف من الإسلام والمسلمين:

يلاحظ في هذا السياق اختلاف الموقف الألماني عن غيره من المواقف الأوروبية الأخرى السابق ذكرها، حيث لم تبدأ ألمانيا بنفي العلاقة بين الإسلام والإرهاب وإنما بدأت بحث الدول والجماعات الإسلامية على محاربة وتجريم الإرهابيين والمتطرفين بكل قوة، دون ترك أي مجال لأي نوع من التبرير الديني أو السياسي للعنف الإرهابي، وجاء ذلك الأمر في بيان شرودر أمام البرلمان في 19 سبتمبر أي خلال مرحلة رد الفعل، وهو الأمر الذي يعني أن شرودر – ممثلاً لألمانيا- أراد من الدول الإسلامية والجماعات الدينية أن تثبت عدم ترادفها مع الإرهاب.

هذا الموقف الألماني المتشدد لحد ما مقارنة بالمواقف الأخرى قد أصابه التعديل خلال مرحلة بناء التحالف. فقد أكد شرودر في كلمته أمام مؤتمر حزب العمال البريطاني في أول أكتوبر على رفضه الانسياق وراء صراع الحضارات من قبل حفنة من الإرهابيين، وأن هجوم 11 سبتمبر لم يكن على الولايات المتحدة وحدها ولكن بالمثل على المسيحية واليهودية والإسلام. كما أنه في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر – أي خلال مرحلة الحرب- أكد على أن الحرب ليست ضد دول فرادى أو شعوب بعينها أو ضد العالم الإسلامي ككل.

تصبح هذه النقطة الخاصة بالإسلام والمسلمين أكثر دلالة ووضوحًا بالنظر إلى الإجراءات الداخلية التي أعلنتها الحكومة الألمانية بعد أحداث 11 سبتمبر. وهي الإجراءات التي بدأتها ألمانيا في 12 سبتمبر لزيادة الأمن في المواصلات العامة ولحماية الأهداف الأمريكية والإسرائيلية. وهو الأمر الذي يثير التساؤل: لماذا الأهداف الإسرائيلية؟ ألا يعني هذا أن الإرهاب مصدره العرب والمسلمون؟؟

كما أكد شرودر في بيانه أمام البرلمان في 19 سبتمبر على استمرار الاهتمام بالهياكل المالية للشبكات الإرهابية والعمل على تتبعها ومنعها؛ لأنه " لا ينبغي أن يكون الإرهاب هو الوجه المظلم للتجارة العالمية الحرة وحرية تدفق رؤوس الأموال". ومن ثم أعرب عن ضرورة وضع مراقبة دقيقة على تمويل الإرهاب الذي قد يمارس تحت مظلة الأعمال الخيرية. كذلك تضمنت مقترحاته ضرورة تعديل القانون الجنائي ليجعل من الممكن احتجاز

المشتبه في دعمهم للمنظمات الإجرامية من خارج ألمانيا مثلهم مثل الممولين لهذه التنظيمات في الداخل، كما تتضمن أيضًا إلغاء المميزات المنوطة للجماعات الدينية في ظل قانون التنظيم. وذلك لأنه – وفقاً لشرودر– لا يجب أن تكون حرية الدين والعقيدة المكفولة في القانون الأساسي مبررًا حماية هؤلاء الذين يسيئون استخدام الدين لارتكاب أعمال القتل ونشر الرعب، وأن الحكومة تسعى أيضًا إلى تغيير قوانين سرية البنوك من أجل الكشف عن مصادر دعم الإرهاب. ولكنه من ناحية أخرى حاول شرودر طمأنة الرأي العام بأن هذه الإجراءات لن تمس أو تلغي حكم القانون تحت أي ظرف من الظروف. كما أكد على ضرورة صياغة قانون جديد للهجرة يتوافق مع احتياجات الاقتصاد القومي، وذلك لأن الهجرة والاندماج –وفقًا له– في حاجة إلى أداة قانونية مدروسة بعناية. وأشار إلى ضرورة قيام البعثات الألمانية في الخارج بتحريات معينة قبل منح التأشيرات.

وخلال مرحلة بناء التحالف، وفي أول أكتوبر بدأ اتجاه في البرلمان الألماني للنظر في تغييرات من شأنها إعطاء مزيد من الصلاحيات من أجل تعقب المشتبه فيهم من الأجانب إذا لم يكن هناك دليل على تورطهم في خلايا إرهابية داخل ألمانيا. وأعاد شرودر المناداة بعمل رقابة على خلفية من يتقدمون للجنسية الألمانية عن طريق المكتب الفيدرالي لحماية الدستور.أما خلال مرحلة الحرب فقد تم الإعلان عن إقامة وكالة مركزية لمكافحة غسيل الأموال، وإقامة هياكل وأدوات من شأنها تسهيل التعرف على التحويلات والمعاملات البنكية غير القانونية. وبالفعل قامت السلطات الألمانية في 5 نوفمبر بالإعلان عن إجراءات جديدة مضادة للإرهاب تهدف إلى منع الإرهابيين من استخدام البلاد كقاعدة لعملياتهم. وسمحت هذه الإجراءات الجديدة للسلطات بحظر أي منظمات دينية من شأنها أن تسيء استخدام الحرية المكفولة لها للانخراط في أنشطة إجرامية. كما خول للشرطة سلطات أكبر في الرقابة والتعرف على خلفية طالبي التأشيرات واللجوء، وطرد أي شخص يحاول التضليل في أي من هذه المعلومات. ويبدو أن الذي أثار السلطات الألمانية على هذا النحو هو حقيقة أن عددًا من الذين أُعلن عن أنهم من منفذي هجمات 11 سبتمبر قد تواجد في ألمانيا لفترة، بل إن بعضهم أيضًا كانت له أكثر من بطاقة هوية.

ولنتوقف قليلاً بعد هذه القائمة من الإجراءات ونتساءل: ماذا حدث؟؟. الواقع أن ما حدث يشير إلى استهداف الجماعات ذات الخلفية الإسلامية بالأساس. فقد قامت السلطات الألمانية بالقبض على 3 مسلمين في 29 سبتمبر يشتبه في تورطهم في أحداث 11 سبتمبر، ولكن دون أدلة دامغة على ذلك. كذلك قامت السلطات الألمانية في 13 ديسمبر بحظر ما أسمته بمنظمة إسلامية متطرفة تسمى دولة الخلافة "**State of Califat**". كما حذرت من أنه يمكن إغلاق جماعات مماثلة في ظل القوانين الأمنية التي تم تشديدها منذ هجمات 11 سبتمبر.

4– الموقف من قضية الشرق الأوسط:

بدأت الإشارة إلى الصراع في الشرق الأوسط في 19 سبتمبر في لقاء شرودر– بلير، حيث أعرب شرودر عن اقتناعه الشخصي بإمكانية حدوث انفراجةً في عملية السلام الآن، كما رحب بالجهود الأمريكية المبذولة في هذه المنطقة. كما أكد شرودر في بيانه للبرلمان في 19 سبتمبر على ضرورة إرساء أسس الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط المأزوم، والمشاركة في كل ما يمكن عمله لتحقيق انفراجةً في عملية السلام وضرورة استمرار الحوار مع القادة المعتدلين في العالم العربي من أجل هذا الغرض. وهو الأمر الذي يبين مدى ربط الإرهاب بالصراع في الشرق الأوسط.

وقد استمر ذلك خلال مرحلة بناء التحالف، فقد أوضح شرودر في لقائه مع سكرتير عام حلف الناتو في 21

سبتمبر أن الحرب ضد الإرهاب تتطلب استراتيجية شاملة جداً ومبادرات سياسية، وضرب مثالاً على ذلك بالمساعدة في حدوث تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي تأكد خلال فترة الحرب من حيث أكد شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر على إصرار الجماعة الدولية على المشاركة في تحقيق انفراجةً في عملية السلام، ولكنه أعلنها صريحة أن الإرهاب لم ولن يكون له أي مبرر من أي نوع.

واتخذ الموقف الألماني من قضية الشرق الأوسط منحى أكثر وضوحًا خلال مرحلة ما بعد الحرب، حيث أكد شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 13 ديسمبر على أنه ينبغي أن يكون الأساس في أي تسوية للصراع هو ضمان أن تعيش إسرائيل في سلام وأمن وكذلك حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم المستقلة. ولكنه أوضح أن حق إسرائيل في الوجود هو أمر غير قابل للتفاوض، وأنه سيظل نقطة ثابتة في السياسة الألمانية وأن أي تصعيد للعنف لن يساهم في تحقيق الأمن أو التسوية. وأن هؤلاء الذين يقومون " بعمليات إرهابية يعرضون عملية السلام كلها للخطر". وأكد على ضرورة أن تقوم السلطة الفلسطينية والرئيس عرفات بالتطهير الكامل لتلك الهياكل الإرهابية. وهكذا فقد أقر شرودر بأن الإرهاب هو إرهاب فلسطيني، وحركات المقاومة هي حركات إرهابية وذلك دون أي إشارة أو محاولة للتعليق على الاستخدام المبالغ للعنف من قبل إسرائيل وعمليات الاغتيال التي تقوم بها ضد رموز المقاومة الفلسطينية.

5- الموقف من أفغانستان:

لا يمكن رصد متى وأين اعترف الخطاب الرسمي الألماني بتورط نظام طالبان الحاكم في أفغانستان وتنظيم القاعدة الموالي له في هجمات 11 سبتمبر. ولكن الأمر الذي يمكن التأكيد عليه أن ألمانيا لم تتشكك فيما وجهته الولايات المتحدة من اتهامات لنظام طالبان وشبكة القاعدة، واتخذت مثل هذه الاتهامات كمسلمات ثابتة دار من حولها الحديث بعد ذلك. ويلاحظ في خطابات شرودر العمل على التفرقة بين نظام طالبان من ناحية وشعب أفغانستان من ناحية أخرى. فقد قال شرودر في بيان السياسة أمام البرلمان في 11 أكتوبر إن نظام طالبان هو الذي اختار المواجهة، وأن الشعب الأفغاني هو ذاته ضحية للإرهاب والفقر والقمع. وأكد على الرغبة في مساعدة هذا الشعب داخل إطار من التضامن الأطلنطي ولكن من خلال الأمم المتحدة وعن طريق برنامج شامل للمساعدة.

كما بدأ الحديث في الخطاب الألماني خلال مرحلة الحرب عن مستقبل أفغانستان والرؤية الألمانية في هذا السياق. وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الألماني خلال زيارته لواشنطن في 20 أكتوبر، حيث أعرب عن تشككه في الاقتراح الأمريكي بضم العناصر المعتدلة من طالبان إلى الحكومة الأفغانية المستقبلية لأنه يتشكك أصلاً في وجود مثل هذه العناصر. وقال متسائلاً: " من هو الطالباني المعتدل؟ هذا السؤال لم يتم الإجابة عليه في رحلتي هذه".

وفي تعبير عن رؤية ألمانيا للحكومة المستقبلية؛ في أفغانستان قال فيشر إن الحكومة الجديدة ينبغي أن تكون متوازنةإثنياً وتتضمن تمثيلاً للباشتون أكبر الجماعات العرقية في أفغانستان والتي تسيطر على طالبان، ولكنه أكد على محورية دور التحالف الشمالي لاستقرار البلاد وكيف أنه لا يمكن تحقيق السلام بدونه.

واستمر هذا النهج الألماني خلال مرحلة الحرب حيث أكد شرودر في كلمته أمام البرلمان الديموقراطي الاجتماعي السويدي في 8 نوفمبر أنه لا أحد يشن الحرب على الشعب الأفغاني، ولكن الهدف هو اجتثاث الإرهاب الدولي ومحاربة نظام يرعى الإرهاب أو يمثل قاعدة لأعماله.

ويأتي الدور السياسي الكبير لألمانيا خلال مرحلة ما بعد الحرب حيث يتخذ المستقبل السياسي لأفغانستان شكله في بون، وحيث وافق التحالف الشمالي على مشاركة السلطة مع الأفغان العائدين، وكذلك تقسيم المهام الأمنية مع قوات حفظ السلام الدولية وذلك بعد مفاوضات شاقة دارت في بون في 29 نوفمبر.

وقد أوضح شرودر في كلمته أمام البرلمان في 12 ديسمبر أن الاتفاق الذي توصلت إليه الفصائل الأفغانية يتيح للشعب الأفغاني الفرصة لإعادة البناء، وأنه يجب على الجميع الآن العمل بسرعة لمساندتهم في هذا، وأن " أوروبا وألمانيا على استعداد للعب دور نشيط في هذه العملية". ويبدو أن شرودر كان فخوراً بكون مثل هذا الاتفاق تم على الأراضي الألمانية حيث يقول: " لم يكن قرار الأمم المتحدة وممثلي الفصائل الأفغانية بالموافقة على مسار بتسبرج تقديرًا للدعم الألماني، ولكنه يعني أن هناك عملاً علينا القيام به". ولذلك فقد أعلن عن استعداد الحكومة الألمانية الفيدرالية على المشاركة- تحت رعاية أوروبية وعلى أساس تفويض من مجلس الأمن- في قوة حفظ سلام متعددة الجنسية في أفغانستان. وهو الأمر الذي كان يشير إلى الرغبة الألمانية للعمل بشكل مستقل عن الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي ازداد وضوحًا في 19 ديسمبر حيث صرح وزير الدفاع الألماني للصحفيين في بروكسل بعد اجتماع للناتو بأهمية وجود فصل واضح بين العملية العسكرية المستمرة للولايات المتحدة وقوة الأمم المتحدة. وهو الأمر الذي أوضح أن ألمانيا لن تشارك إذا لم تكن راضية عن الترتيبات والقواعد الحاكمة لمثل هذا الاشتراك.

وقد وافق البرلمان في 22 ديسمبر على نشر قوات ألمانية في أفغانستان تبلغ حوالي 1200 جندي لمدة ستة أشهر؛ وذلك للعمل مع القوة الدولية المشكلة لحماية الحكومة الأفغانية الجديدة، وذلك بعد أن وافق مجلس الأمن في 19 ديسمبر على تشكيل قوة دولية في أفغانستان تحت قيادة بريطانية.

وهكذا نجد أن الموقف الألماني كان يتصرف بالأساس مدفوعاً بالرغبة في تحقيق قدر أكبر من التواجد على الساحة العالمية. كما أنه كان أكثر تشدداً من الموقف البريطاني فيما يتعلق بالموقف من الإسلام والمسلمين من حيث مطالبتهم في البداية إثبات أن هذا ليس من الإسلام، والإجراءات التي اتخذت ضد بعض المنظمات الإسلامية، وهو أمر قد يكون نابعًا بالأساس من ثقافة ترفض مثل هذا التواجد خاصة العنصر التركي منه. أيضًا من خلال تناول الموقف الألماني فقد اتضح و بعد ألمانيا عن هذه المنطقة من العالم التي تسمى الشرق الأوسط وذلك بالمقارنة مع الموقف البريطاني دائم التواجد في المنطقة، والاتصال بأطراف الصراع. وهذا يدل على اختلاف الاهتمامات الأمنية للدول الأوروبية، فألمانيا -على العكس من بريطانيا وفرنسا على سبيل المثال- تتوجه نحو شرق أوروبا ومن هنا كان اهتمامها بالبعد الأوروبي في سياستها، وحرصها على دعم الاتحاد الأوروبي وتطويره بما يتناسب مع ضمه للمزيد من الدول.

الخاتمة

بعد استعراض أهم ما تضمنه الخطاب الأوروبي على مستوييه الجماعي والفردي، بقيت التساؤلات التي تمت إثارتها في المقدمة في حاجة إلى إجابة، وهو الأمر الذي يمكن تناوله من خلال المحاور التالية:

(1) البعد الحضاري الثقافي للأزمة: هل هي صراع حضارات؟؟؟

يمكن القول إن طبيعة التوصيف الرسمي الأوروبي- بشقيه الجماعي والقومي- للهجمات على الولايات المتحدة كان ثقافيًا حضاريًا بالأساس، وظفت فيه ورقة الثقافة والقيم الغربية بدرجة كبيرة. ولكن كان هذا التوصيف الرسمي العلني توصيفًا ثقافيًا لصراع أسبابه

الرئيسية سياسية؛ فكما وظفت أبعاد قيمية أخرى لتبرير صراعات في أماكن مختلفة – على سبيل المثال احترام السيادة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين لتبرير حرب الخليج، احترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات في حروب البوسنة وكوسوفا- تم توظيف البعد الخاص بالقيم الحضارية الثقافية في تبرير الحرب ضد أفغانستان، وذلك كوسيلة لتعبئة الجهود والرأي العام وإيجاد المبرر الأخلاقي لمثل هذه الأعمال. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على استعادة القيم لمكانتها في الخطاب الدولي، أو أنها كانت موجودة من قبل ولكن لم يسلط عليها الضوء بمثل هذا القدر.

وبالتالي فالقضية ليست صراع حضارات، ولكن اختيار الأبعاد والأدوات المناسبة لإدارة كل صراع. والدليل على ذلك أن اللهجة تراوحت ما بين أن الهجمات تهديد للقيم والحضارة الغربية وأنها هجوم على الحضارة الإنسانية ككل. وكان هذا أكثر وضوحًا في خطاب الاتحاد الأوروبي الذي بدأ بتوصيف الحدث على أنه تهديد لقيم وحضارة الغرب بصفة عامة، إلى الحديث عن أنها تهدد الحضارة الإنسانية جمعاء دون تفرقة على أساس الدين أو العرق والإثنية.

من ناحية أخرى كان التأكيد في كل الخطابات على عدم المطابقة بين الإسلام والإرهاب، وإن كان هذا التأكيد المتزايد في حد ذاته ليس مغزىً. فنحن – كمسلمين- متهمون، ولكنهم يقومون بتفضيل فهم الفارق بين المسلمين الأخيار والأشرار. وهو الأمر الذي دعا بعض الكتاب مثل **Robert W. Hefner** إلى القول بأنه ليس هناك صراع حضارات بين الإسلام والغرب، ولكن المعركة الحقيقية هي تلك الدائرة داخل الحضارة الإسلامية ذاتها؛ حيث يتنافس كل من المتطرفين والمعتدلين على الفوز بالمجتمع الإسلامي.

ومن ثم، فإذا كان هناك صراع من وجهة النظر الرسمية الأوربية فهو صراع سياسي تبرز الآن أبعاده الثقافية، والدليل على ذلك القضايا المرتبطة به كالديموقراطية وحقوق الإنسان والهجرة لما لها من آثار هامة فيما يتصل بالسياسة الخارجية والأمنية لأوروبا، العلاقة بين الدين والقومية ومن ثم عدم الاستقرار داخل أوروبا ذاتها، الحد من التسلح...إلخ. وبالتالي فإن أحداث 11 سبتمبر لم تولد هذه المشكلات ولكن كانت هذه فرصة لتناولها ومناقشتها بصورة علنية ومباشرة خاصة في الخطابات الرسمية.

نقطة ثالثة والتي قد تكون أحد المفسرات للموقف الأوروبي عامة ولموقفي بريطانيا وألمانيا على وجه الخصوص، وهي تلك الخاصة بالمجتمعات المحلية الإسلامية في أوروبا. فالمعروف أن الوجود الإسلامي الكبير في أوروبا يرجع إلى الهجرات التي حدثت في الستينيات مع نهاية الاستعمار ومحاولة كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا التنافس على العمالة الرخيصة من أجل الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي. ومنذ ذلك الوقت أصبح الإسلام قوة سياسية هامة في أوروبا حتى وإن كانت مفككة، "ويشكل وجود الكثير من هذه المجتمعات تحدياً من أهم التحديات الثقافية الحضارية للغرب عامة وفي أوروبا بصفة خاصة وذلك في ظل عدم الذوبان الثقافي للمسلمين في المجتمع الأوروبي".

ومن ثم كان الحرص من جانب القادة الأوروبيين في خطاباتهم على عدم استنفار مشاعر المسلمين من خلال التمييز بين الروح الحقيقية للإسلام والممارسات الإرهابية. كما اتخذ ذلك عدة مؤشرات على الصعيد العملي مثل الزيارات التي قام بها البعض للمراكز الإسلامية، والحرص على دعوة رموز الجالية الإسلامية إلى مقار الحكم مثل ما حدث في بريطانيا، أو مثل نقل صلاة الجمعة على شاشات التليفزيون مثل ما حدث في ألمانيا، وكذلك تشديد قوانين الكراهية الدينية بعد عدة حوادث استهدفت المسلمين

حفاظًا على الاستقرار الداخلي والأمن العام في هذه الدول. وإن كانت اللهجة قد اختلفت من موقف لآخر. وقد يكون أيضًا خشية من أعمال انتقامية من جانب المسلمين. كما اتخذت أوروبا أيضًا خطوات عملية بجانب رفضها الشفهي للمطابقة بين الإسلام والإرهاب وذلك من خلال الدعوة إلى حوار ثقافي حضاري وإحياء عملية الشراكة والتي تقع في جوهرها قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان.

ولكن يظل التساؤل التالي قائماً: (ألا تبين خطابات غير رسمية وخاصة خطابات الاتجاهات اليمنية الأوربية المتشددة أن الصراع هو-من وجهة نظرهم-صراع حضارات يشاركون في إرسائه وإذكائه وليس بعض الاتجاهات الإسلامية بمفردها؟ فمما لاشك فيه أن مفردات الخطابات الرسمية قد تجنبت الانزلاق إلى مفردات صراع الحضارات التي لفظتها مواقع أخرى على الخريطة السياسية الأوربية، ولكن تظل السياسات الرسمية الأوربية محملة بالعديد من الدلالات بالنسبة لما أضحى عليه البعد الثقافي الحضاري من تأثير.

(2) الأمن الأوروبي وأمن المتوسط: هل يمكن عزلهما عن نتائج تطورات الأحداث الراهنة على العالم الإسلامي بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة؟؟؟.

تتبلور رؤية أوروبا لأمنها بصورة أكبر عند حدوث الأزمات. وهي الرؤية التي تقوم على عدم إمكانية عزل الأمن الأوروبي عن أمن المنطقة الواقعة إلى جنوب أوروبا. فمن وجهة النظر الأوروبية يعد الحفاظ على الاستقرار في منطقة المتوسط وتقليل التقلبات التي تسود هذه المنطقة أهم الوسائل لدعم الأمن. ومن ثم كانت مبادرة الشراكة الأورومتوسطية والتي فسرت من قبل البعض على أنها محاولة من قبل أوروبا لإعادة تفسير طبيعة التحديات التي تنبع من الجنوب، بحيث حلت مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والتخلف الاقتصادي محل خطر التهديد العربي الإسلامي العسكري. وبرز ذلك من استهداف خطط المساعدة المالية الأوربية المساهمة في خفض تدفق الهجرة من السواحل الجنوبية للمتوسط، وتدعيم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان من خلال الحوار الاقتصادي والسياسي.

ولكن اتضح لأوروبا عدم إمكانية الفصل بين عملية الشراكة وعملية السلام. وأنه لا يمكن للشراكة أن تحرز تقدمًا -خاصة في بعدها الأمني- في ظل جمود عملية السلام، وعدم التوصل لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

ولذلك نجد الاتحاد الأوروبي -فيما يتعلق بأحداث 11 سبتمبر- سارع بالدعوة إلى ضرورة إحياء عملية السلام وتقديم تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، وكذلك العمل على دعم الديموقراطية على أساس أنها من الأسلحة الأساسية التي يمكن من خلالها محاربة الإرهاب.

ومن ثم رأت أوربا أن "معالجة القضية لن يكون بالعمل العسكري وحده، وإنما بالعمل على عدة محاور دفعة واحدة وبالتوازي مع بعضها البعض".

وهذا يتماشى مع النهج الأوروبي في معالجة الأزمات من حيث تفضيل الحلول غير العسكرية في المقام الأول. وإن شذت عن ذلك بعض الشيء بريطانيا والتي رأت أن العمل العسكري يأتي أولاً وبعد ذلك يفتح الطريق أمام المساعدات الإنسانية والحلول السياسية. ومع ذلك فإنها لم تتجنب الصراع العربي الإسرائيلي بل اقتربت منه، وإن كان مثل هذا الاقتراب مختلفًا عن اقتراب الاتحاد الأوروبي وفرنسا. فقد سعت بريطانيا إلى استخدام التلويح بحل الصراع العربي الإسرائيلي لتأمين تحالف الدول العربية والإسلامية في الحملة ضد الإرهاب، بينما اقترب منها الاتحاد الأوروبي من واقع رؤية أمنية واضحة المعالم وثابتة على مر الأزمات تتلخص في أن السبيل الوحيد لإنقاذ عملية برشلونة هو أن يحفظ الاتحاد الأوروبي التوازن بين دوره في تنسيق العمل مع الولايات المتحدة وإطلاق

مبادرات جديدة مستقلة، وكذلك الحرص على توازن موقعه من طرفي القضية، وهو الأمر الذي بدا واضحًا في الأزمة الراهنة وسبق الإشارة إليه عند تحليل الخطاب الأوروبي الجماعي. كذلك كان واضحًا في النهج الأوروبي الحرص على تزامن حل الصراع العربي الإسرائيلي مع الحملة ضد الإرهاب في أفغانستان، في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا إلى نفي أن يكون سعيها لحل القضية مبعثه تداعيات أحداث 11 سبتمبر. وإن كان انعقد الاتفاق في الموقفين على إنكار حق المقاومة المشروعة طبقاً للقانون الدولي، واعتبار العمليات الاستشهادية عمليات إرهابية. وإن كان هذا الشجب كان أكثر تشددًا في الخطاب البريطاني وكذلك الألماني. فإذا كان الاتحاد الأوروبي قد شجب أيضًا عمليات القتل من خارج القانون التي تمارسها إسرائيل، فقد اقتصر خطاب بلير إذا ما تعرض لهذه العمليات الإسرائيلية للدعوة إلى ضبط النفس من قبل الطرفين. بينما لم يشر الخطاب الألماني إلى مثل هذه النقطة في أي من المواقف. ومن ثم فإن الموقف الجماعي الأوروبي بدا أقل تشددًا وأكثر توازنًا من المواقف القومية الفردية. وهو ما يثير التساؤل حول مدى إمكانية نجاح قيام سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي في ظل اختلافات الرؤى الفردية للدول، و النابعة من اعتبارات عديدة.

(3) العلاقات الأوروبية الأمريكية:مزيد من التنسيق أم مزيد من الاختلاف؟.

بالرغم من إعلان القادة الأوروبيين عن دعمهم القوي للحرب التي تقودها الولايات المتحدة على الإرهاب في أفغانستان، إلا أن مظاهر الوحدة هذه أخفت وراءها ما يمكن تسميته " بالعلاقة المضطربة" بين الجانبين. وهي العلاقة التي عبرت عن ذاتها من قبل 11سبتمبر في العديد من القضايا التي لم يتفق عليها الجانبان مثل الموقف من إقامة محكمة جنائية دولية، بروتوكول كيوتو عن التغير المناخي،.إلخ وهي مواقف أيدتها أوروبا في حين رفضتها الولايات المتحدة.

وليس أدل على ظهور هذا الشقاق من الجدل الذي ثار أثناء الاحتفال بالعيد الذهبي للناتو في 1999 حول المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف، والذي يعد من المحطات الفارقة في تاريخ العلاقات الأوروبية الأمريكية ويفسر الكثير من السلوك الأوروبي وخاصة ما يتعلق بدور التدخلات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها بالمقارنة بدور الأمم المتحدة، وما يتعلق بالوزن النسبي للإدارة العسكرية بالمقارنة بالأدوات الأخرى.

وجاءت الحرب في أفغانستان لتكون نقطة فارقة أخرى للعلاقات الأوروبية الأمريكية. ولأول مرة في التاريخ يطبق الناتو المادة (5) من اتفاقية واشنطن للدفاع ليس عن أوروبا كما كان يعتقد في السابق، ولكن لدعم حرب تقودها الولايات المتحدة في إقليم بعيد عن المسرح الأوروبي. وهو ما يؤكد انتصار الرؤية الأمريكية للناتو في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وإن قامت الولايات المتحدة بتهميش دور الناتو أيضًا – كما سبق التوضيح– ولكن الخطوة ذاتها كانت كاشفة للعديد من الحقائق الخاصة بالرؤية الأمريكية لناتو مهمته الدفاع عن المصالح الأمنية الأمريكية في المقام الأول.

كما كشفت الأزمة عما يرقد تحت السطح من وجهات نظر أوروبية أمريكية متعارضة فيما يتصل بإدارة الأزمات الدولية بوجه عام، والاتصال مع العالمين العربي والإسلامي بوجه خاص. فقد بدا أن هناك إدراكًا واضحًا من قبل أوروبا أن واشنطن تستخدم الحرب لتطوير دور جديد للناتو يكون أكثر مرونة ومن ثم أكثر تحكمًا من قبل الولايات المتحدة وأكثر توافقًا مع أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، في سياق تقسيم واضح للعمل بين أوروبا والولايات المتحدة. فأمريكا تشن الحرب، وأوروبا تدفع من أجل السلام. ويكون ذلك هو الطريق الأمثل

لوضع قناع متعدد الأطراف للتفرد الأمريكي على الساحة العالمية، في الوقت الذي يسعى فيه الأوروبيون- من خلال الناتو بصفة أساسية- إلى تقييد التفرد الأمريكي وعمل رقابة على السياسات الأمريكية والتي قد تصيب المصالح الأوروبية بشكل معاكس.

تشرح هذه الرغبة من قبل الأوروبيين التحمس الذي أظهرته أوروبا سواء على المستوي الفردي أو الجماعي للمشاركة في الحرب الأفغانية، وتقديم عدد من الحكومات الأوروبية بما فيها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ناهيك بالطبع عن بريطانيا الحليف التقليدي للولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي، الدعم في هذه الحرب. السبب ببساطة لم يكن التحمس للحرب ولكن الشعور بالحاجة إلى ممارسة بعض التحكم والرقابة على خطط واشنطن لما بعد أفغانستان، ومسار الحرب ذاتها. ويتضح ذلك أيضًا في إصرار ألمانيا على وجه الخصوص أن تكون القوات المتعددة الجنسية المفوضة من قبل الأمم المتحدة مستقلة تمامًا عن قيادة القوات الأمريكية المرابطة في أفغانستان. وهو الأمر الذي فيما يبدو انتبهت إليه الولايات المتحدة -باستثناء انتشار بعض القوات البريطانية -وحاولت أن تتجاهل هذه العروض رغبة منها في ألا يتم تقييد يدها كما حاول الأوروبيون أن يفعلوا معها أثناء الحملة على كوسوفا.

نقطة أخرى بدت واضحة في الخلاف بين الجانبين وهي تلك المتعلقة بالاحتكار الأمريكي للشرق الأوسط والخليج. فأوروبا ترى أنها أسبق من الأمريكيين في وعي وإدراك وتفهم طبيعة وأحوال المنطقة بالإضافة إلى قربها الجغرافي، والعديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تربطها بالمنطقة. وهي ترى أن استمرار الأحادية الأمريكية في الشرق الأوسط - وما كشفت عنه أحداث 11 سبتمبر من فشل هذه السياسة الأمريكية- من شأنها التسبب في عدم استقرار لهذا الجوار وما يعنيه ذلك من تهديدات خاصة بالأمن الأوروبي. ويكمن الحل لدى أوروبا في دفع سياسة دولية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي لتحقيق تسوية للقضية، وأن من مصلحة الولايات المتحدة ذاتها الاعتراف بأنها وحدها لا يمكنها إقرار السلام في الشرق الأوسط. وهو الأمر الذي ترفضه الولايات المتحدة بدليل تهميشها للدور الأوروبي في الحملة ضد الإرهاب، واقتصار دور أوروبا على تنفيذ القانون والعمل على محور المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى بعض الجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

وهكذا فإن الحقيقة التي أظهرتها الحرب في أفغانستان أن الولايات المتحدة طلبت مساعدة قليلة وأدارت ظهرها لمعظم العروض الأوروبية سواء تلك المقدمة من الاتحاد الأوروبي أو من الناتو ذاته.

وقد كان لهذا الموقف الأمريكي آثاره على مستويين:

أولاً- مستوى التعاون الأوروبي- الأوروبي: فقد أبرزت الأزمة من جديد الحاجة الملحة إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي، والعمل على تطوير القدرات العسكرية المستقلة لأوروبا. وإذا كانت هناك بعض الخطوات التي تم اتخاذها على صعيد السياسات الأمنية مثل: القرار التوقيفي الأوروبي، ووضع تعريف موحد للإرهاب...إلخ، إلا أنه ما زالت هناك الكثير من العقبات أمام السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة. بل ويري بعض المراقبين أن الأزمة الراهنة عوقت التحرك تجاه مثل هذه السياسة ويستدل على ذلك بالطريقة التي لعبت بها الدول الأوروبية المختلفة أدواراً مختلفة في التحالف. بل ويذهب البعض إلى القول بإعادة قومية السياسة الخارجية لأن المسألة في النهاية مسألة قدرات مختلفة ومشاعر مختلفة بالمصلحة. فعلى سبيل المثال: في الوقت الذي يفضل الأوروبيون- بما في ذلك ألمانيا- تفويض استخدام القوة العسكرية من قبل الأمم المتحدة، نجد أن بريطانيا تجاهلت دور الأمم المتحدة في العمل العسكري و لم تبدأ في الإشارة إلى هذا الدور إلا

على صعيد الجهود الدبلوماسية والمساعدات الإنسانية. وهو الأمر الذي يعكس الاختلافات على صعيد الاتحاد الأوروبي، ومن ثم عدم قدرته على اتخاذ مواقف جماعية قوية تجاه الأزمات الدولية ومنها الأزمة الأفغانية الراهنة. كما أن الانقسامات بين الدول الغربية في التحالف لم تظهر فقط بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولكن أيضاً بين الدول الأوروبية الكبرى التي لها قوات عسكرية عرضت مشاركتها، والدول الأصغر التي تشعر بالتجاهل. وقد فجر ذلك الأمر الاجتماع الخاص الذي عقده بلير مع كل من شيراك وشرودر، الأمر الذي أثار من جديد الحديث عن مدى ديموقراطية الاتحاد الأوروبي، ومن ثم مدي إمكانية بلورة سياسة خارجية مشتركة في ظل هذا الإحساس.

ومع ذلك فإن ما تم تحقيقه على صعيد السياسات الأمنية لا يمكن تجاهله، وعادة ما تشهد أوروبا بعد الأزمات دفعة أكثر للتعاون الأوروبي- الأوروبي. وهو إن كان بطيئاً إلا أنه حيوي وضروري من وجهة النظر الأوروبية.

ثانياً- مستوى العلاقات الأوروبية- الروسية:

والواقع أن كلاً من أوروبا وروسيا تشعران بالاستياء من الاحتكار والأحادية التي تتميز بها السياسة الأمريكية حالياً تجاه مناطق هامة للجانبين ومن أهمها: الشرق الأوسط والخليج، وكذلك آسيا الوسطي. وقد شهدت الأزمة الراهنة تقارباً بين أوروبا وروسيا وهو ما يبدو أنه في طريقه للاستمرار عملاً على الحد من الأحادية الأمريكية المفرطة في النظام الدولي.

وإن كان هذا التقارب قد لا يكون في مصلحة المسلمين-على النحو الذي سبق إيضاحه عند الحديث عن الناتو- فيما يتعلق بموقف الناتو من قضية الشيشان، وشبه الموافقة على إطلاق يد روسيا في هذه المنطقة.

وختاما، لا يمكن القول إن العلاقات بين الإسلام وأوروبا أو الغرب بصفة عامة تمثل ساحة لصراع الحضارات، أو ساحة للصراع العالمي القادم. إلا أن سوء إدارة العلاقات السياسية من كل من الجانبين قد يولد مثل هذا الصراع الحضاري الثقافي، ومن هنا تظهر خطورة اختزال ما يتعلق بالخلافات السياسية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية في العامل الديني فقط. ولكن يظل لهذا العامل تأثيره ووزنه. فهو قلب كل الاختلافات الثقافية والحضارية، وهذه الاختلافات وإن لم تكن بذاتها مسبباً الصراع بين الشعوب ذات الأديان والثقافات المختلفة إلا أن اختلال توازن القوى والسياسات الغير عادلة بين شعوب الحضارات المختلفة هو الذي يولد مناخ الصراع ويغلبه على مناخ الحوار. بعبارة أخرى يجب التحفظ على مقولة إنه لا يوجد صراع حضاري وثقافي أو ديني بيننا وبين الغرب، فقد يكون هذا صحيحاً من جانبنا ولكن هل هو صحيح من جانبهم؟ إن الخطابات الرسمية-كما سبق الإشارة-التي تقدم الأدلة على هذه المقولة لا يمكن أن تحجب الخطابات الأخرى؟

ويبقي التساؤل: كيف نفكر نحن العرب والمسلمون في قوة أوروبا، وكيف يمكن تطوير رؤى وآليات جديدة للتعاون؟ وكيف يمكن الاستفادة من القرب الجغرافي في تضييق نقاط الخلاف وزيادة مساحة الاتفاق والتفاهم في ظل الاعتراف بالاختلاف الثقافي الذي لا يمنع الحوار ويسعى إلى التعارف؟؟؟

الهوامش:

(1) صامويل هانتنجتون، طلعت الشايب(ترجمة)، صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، (د.م: سطور، 1998)، ص 258

(2) جراهام إي.فوللر، إيان أو. ليسر، شوقي جلال(مترجم)، الإسلام والغرب، (القاهرة: مركز الأهرام للتجارة والنشر،1997)ص 72

(3) المرجع السابق، ص 77

(4) د.محمد سعد أبو عامود " البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، العدد (142)، أكتوبر 2000، ص76

(5) مالك عوني، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة"، السياسة الدولية، عدد (142)، أكتوبر 2000، ص90-92

(6) د. عماد جاد، " حلف الأطلنطي والحرب في البلقان"، السياسة الدولية، عدد(127)، يوليو 1997،ص100-106

انظر أيضاً: د. نادية محمود مصطفى: الخطابات العربية الإسلامية تجاه الحرب حول كوسوفا. حولية أمتي في العالم،1999، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة،2000.

(7) تم الاعتماد في تحليل موقف الاتحاد الأوروبي من خلال موقع الاتحاد على شبكة الإنترنت وهو:
http://www.europa.eu.int/index_en.htm

(8) حول البعد الثقافي للمتوسطية ووضعه في التوجه المتوسطي الأول ودلالته بالنسبة للحوار أم الصراع الحضاري والثقافي في حوض متوسط انظر:

- أ.د. نادية محمود مصطفى: المتوسطية: الأبعاد السياسية (في) أ.د. نادية محمود مصطفى(محرر) مركز البحوث والدراسات السياسية، طبعة القاهرة، 1997.
- أ.د. نادية محمود مصطفى: البعد الثقافي للمتوسطية (في) د.سمعان بطرس فرج الله (محرر): معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1998.
- د.محمد السيد سليم: كراسات استراتيجية، العدد، 2001

(9) تم الرجوع إلى التصريحات الخاصة بالناتو من خلال موقع الحلف على الشبكة وهو:
http://www.nato.int/

(10) د. عماد جاد، " حلف الأطلنطي والحرب في البلقان"، السياسة الدولية، عدد(137)، يوليو 1999، ص 105-106

(11) تم الحصول على خطابات توني بلير من خلال موقع رئاسة الوزراء على الإنترنت وهو:
http://www.number10.gov.uk/output/page1.asp

(12) تم الحصول على خطابات جيرهارد شرودر في المناسبات المختلفة بالرجوع إلى موقع الحكومة الألمانية وهو:
http://eng.bundesregierung.de/frameset/index.jsp